

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
"شركة مساهمة مصرية"
القوائم المالية المجمعة
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها
عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجموع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المجمعة للارباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعته المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع لشركة "فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أداءها المالي المجمع وتدفعاتها النقدية المجمعته عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

القاهرة في ٢٩ مارس ٢٠٢١



كامل مجدى صالح

س.م.م رقم ٨٥١٠

سجل هيئة الرقابة المالية رقم ٦٩

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز

شركة ثوري لتكنولوجيا البنوك والمصرفيات الإلكترونية
"شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي المجمعة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
٢٣٣ ٨٩٩ ٤٤١	٢٤٩ ٧٧٩ ٦٤١	(٦)	الأصول
١٢٥ ٢٨١ ٢٢٥	١٦٩ ٣٨٢ ١٦٣	(٧)	الأصول غير المتداولة
٨ ٠٩٢ ٥٣٩	١١ ٨٨٩ ٤٨٩	(٨)	الأصول الثابتة (بالصافي)
٩ ٧٠٩ ٧٦٥	٤٦ ٣٣٠ ٣٠٨	(١٣)	أصول غير ملموسة (بالصافي)
٣ ٤١٤ ٠٥١	٦ ٥٤٩ ٥٥٧	(٩)	مقررات تحت التنفيذ
١ ٧٠٤ ٢٦١	١ ١٨٨ ٩٩٣	(١٠)	فروض للملاء تمويل متناهي الصغر (بالصافي)
٢٨٢ ٢٠١ ٢٨٢	٤٨٥ ١٢٤ ١٥١		استثمارات في شركات شقيقة
			استثمارات في مشروعات مشتركة
			إجمالي الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
١٠٩ ٣٢٩	٤ ٨٩٤ ٣٨٩	(١١)	المخزون
٢٩ ٠٩٦ ٩٦٩	٥٣ ٤٧١ ٤٠٨	(١٢)	عملاء وأوراق قبض
١٠٧ ٥١٩ ٤٣٠	٢٠٤ ٩٠٧ ٥٧٤	(١٣)	فروض تمويل متناهي الصغر (بالصافي)
٢٠٢ ٣٦٦ ٣٢٨	٣٨٥ ٤٢٦ ٨٩٠		دفعات مقدمه للمؤثرين
٤٧ ١٨٩ ١٩٧	٦٧ ٨٠٩ ٠٦٣	(١٤)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٠ ٣٣٠ ١٦٩	٦ ٢١٢ ٧٨٧	(١٥)	المستحق من أطراف ذوي علاقة
٢٧ ٨١٦ ٥٧٩	٣٧ ٦٠٢ ٩١٢	(١٦)	فروض لأطراف ذوي علاقة
٢٤١ ٧٠٩ ٩٢٥	٥٦٢ ٣٣٣ ٨٣٨	(١٧)	أذون الخزينة
٤٤٢ ٦٦١ ٩٢١	٦٢٣ ٧٣٧ ٣١٠	(١٨)	التقنية بالخرزينة ولدى البنوك
١١٠٨ ٧٩٩ ٨٥٦	١ ٩٤٦ ٣٩٦ ١٧١		إجمالي الأصول المتداولة
١ ٤٩١ ٠٠١ ١٣٨	٢ ٤٣١ ٥٢٠ ٣٢٢		إجمالي الاصول
			حقوق الملكية و الالتزامات
			حقوق الملكية
٣٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠	٣٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠	(١٩)	رأس المال المصدر والمدفوع
٣٢ ٤٦٥ ٠٧٩	٣٧ ٧٩٩ ٣١٢	(٢٠)	إحتياطي قانوني
-	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(٤٧)	المعجب من الأرباح المرحلة لزيادة رأس المال
٥ ٨٤١ ٥٩٦	٥ ٨٤١ ٥٩٦	(٢١)	إحتياطي تجميع أعمال
-	٢ ٦١٢ ٥٣٩	(٢٢)	إحتياطي الزامي - لمراجعة مخاطر تطبيق معيار ٤٧
٢٠١ ٣١٧ ٤٩٩	٢٦٨ ٢٧٠ ٨٨٤		الأرباح المحتجزة
٥٩٣ ٢٧٦ ٢٢٤	٧٦٨ ١٧٩ ٣٩١		إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم
٣٣ ٦٤٨ ٤١٩	٢٨ ٧٢٧ ٨٢٣		حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
٦٢٦ ٩٢٤ ٦٥٣	٧٩٦ ٩٠٤ ٢١٤		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
٣ ٩٥٨ ٥٦٦	٥ ٧٢٩ ٧٣٩	(٢٣)	التزامات ضريبية مؤجلة
٣ ٩٥٨ ٥٦٦	٥ ٧٢٩ ٧٣٩		إجمالي الالتزامات الغير متداولة
			الالتزامات المتداولة
١٨ ٧٦٢ ١٤٢	٢٠ ٨٠٢ ١٤٢	(٢٤)	مخصصات
-	٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢	(٢٤)	بنوك تسييلات ائتمانية
١٦ ٩٤٩ ٦٣٤	٢٩ ٢٥١ ٦٤٦	(٢٥)	موردين وأوراق دفع
٤٣٧ ٣٦٨ ٠٥١	٧٧٠ ٢٥٣ ٤١٨	(٢٦)	المؤثرين
٢٦٨ ٠٩٥ ٤٨٠	٣٥٣ ٤٤١ ٢٨٦		دفعات مقدمه من التجار
٢٣ ١١٦ ٤٨٤	٣٨ ٩٨٢ ٤٠٢		تأمينات تجار التجزئه
١٠٦ ٤٩٧ ٣٨٢	١٣٧ ٠٤٤ ٨٧٢	(٢٧)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٣٩ ٣٢٨ ٨٤٦	٥٦ ١٢٧ ٠٥١		ضريبة الدخل الجارية
٨٦٠ ١١٧ ٩١٨	١ ٦٢٨ ٨٨٦ ٣٦٩		إجمالي الالتزامات المتداولة
١ ٤٩١ ٠٠١ ١٣٨	٢ ٤٣١ ٥٢٠ ٣٢٢		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

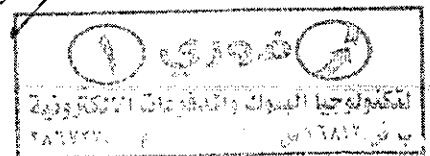
الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متكاملاً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ/ سيف الله قطري

العضو المنتدب
أ/ أشرف صبرى

المدير التنفيذي للقطاع المالي
عبد المجيد عطفي

تقرير مراقب الحسابات مرفق.



شركة فوري للتكنولوجيا والشبكات والمعدات الإلكترونية
الشركة مساهمة مصرية
قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

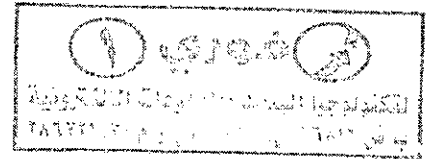
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	إيضاح رقم
١٣٣٤٠٦٢٩٢١	٨٨٤١٣٨٢٥٢	(٢٩)
(٥٦٦٦٦٦٤٧٠)	(٤٢٥٢٨٠٩٤٨)	(٣٠)
٦٦٧٨٩٦٤٥١	٤٥٨٨٥٢٣٠٥	
(٢٣٦٢١٧٨٣٥)	(١٨٣٢٧٤٤٩٢)	(٣١)
(١٢٦١٧٤٤)	(٧٢٧٢٦٩)	
(١٩٠٤٣٥٨٠٢)	(١٢٣٢١٠٥٨٨)	(٣٢)
(٤٠٦٥٦٧٧)	(٢٦٥٦٦٧٤)	
(٢٠٤٠٠٠٠)	(١٨٠٠٠٠٠)	(٣٣)
(٨٠١٨٣٥٨)	(٣١٨٢٢٠٠)	(٣٤)
(٧٧٦٥٠٠٢)	(٧٣٠٤٢٨٨)	
٢١٤٠٠٤٢٠	-	(٣٥)
٤٦٥٦٤٠٢	٥٩٣٤٧٥	
٢٥٥٢٤٨٥	٢٧٦٥٩٦٧	
٢٤٦٦٧١٢٣٩	١٤٥٤٠٠١٨٦	
٦٧١٠٥٧٧١	٥٥٤٧٧٦٨٢	(٣٦)
(١٥٧٥٨٢٣٤)	(١٣٢٦٥٠٦٩)	(٣٧)
(٤٦٨٠٧٣٢)	(١٠٥٩٢٧٥٥)	
(٧٠٩٠٩)	(٢٣٣٥١٣١)	
(٥٥٥٠٦)	(٣٦٢٦٩٨١)	
٢٩٢٢١١٦٢٩	١٧٠٩٥٧٩٢٢	
(١٧٨٧٥٩٦٥)	(٣٩٢٢٨٨٤٦)	
(١٧٧١١٧٣)	(١٢٤٠٤٤٨)	(٣٨)
٢٢٢٥٦٤٤٩١	١٢٠٢٨٨٦٣٩	
١٨٦٢٢٤٠٣٧	١٠٢٩٠٣٠٦٤	
٣٧٣٢٠٤٥٤	٢٧٤٨٥٥٧٥	
٢٢٢٥٦٤٤٩١	١٢٠٢٨٨٦٣٩	
٠٢٢	٠١٢	(٤٠)

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متصلاً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ/ يوسف الله قطري

العضو المنتدب
أ/ اشرف مبري

المدير التنفيذي للقطاع المالي
أ/ عبد المجيد عطيل



شركة فوري، لتكنولوجيا البنوك و المنفوعات الإلكترونية
 "شركة مساهمة مصرية"
 قائمة الدخل الشامل المجمعة
 عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

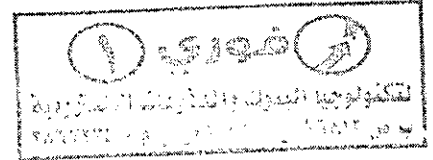
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٣٠ ٣٨٨ ٦٣٩	٢٢٣ ٥٦٤ ٤٩١	صافي أرباح العام
--	--	الدخل الشامل الأخر
١٣٠ ٣٨٨ ٦٣٩	٢٢٣ ٥٦٤ ٤٩١	إجمالي الدخل الشامل الأخر
		إجمالي الدخل الشامل
		موزعاً كالتالي:
١٠٢ ٩٠٣ ٠٦٤	١٨٦ ٢٤٤ ٠٣٧	حقوق مساهمي الشركة الأم
٢٧ ٤٨٥ ٥٧٥	٣٧ ٣٢٠ ٤٥٤	حقوق أصحاب الحصص غير المنضبطة
١٣٠ ٣٨٨ ٦٣٩	٢٢٣ ٥٦٤ ٤٩١	إجمالي الدخل الشامل عن العام

الإيضاحات المرفقة تكبر جزءاً متكاملاً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
 / / سيف الله قطري

العضو المنتدب
 / / اشرف مبري

المدير التنفيذي للكطاع المالي
 / / عبد المجيد عيسى



شركة فورى لتكنولوجيا البنوك والتأمين الالكترونية

الشركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات في حقوق الملكية المحصنة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الإجمالي	حقوق أصحاب المحصن	حقوق مساهمي الشركة الأم	حقوق مساهمي الشركة	الأرباح المحتجزة	التدفق الرأسمالي - مدفوعات مخاطر تطبيق معيار ٤٧	إجمالي تصحيح أصل	المستوفى من الأرباح	التحولات قدرتي	رأس المال	إيضاح
مجموع المدينين	مجموع المدينين	مجموع المدينين	مجموع المدينين	مجموع المدينين	مجموع المدينين	مجموع المدينين	مجموع المدينين	مجموع المدينين	مجموع المدينين	مجموع المدينين
٥٠٤ ٢٢٢ ٣٤٣	١٢ ٤١٤ ٥٦٤	٤٩١ ٨٠٧ ٧٧٩	١٠٣ ٣٢٠ ٧٦١	١٠٣ ٣٢٠ ٧٦١	--	٥ ٨٤١ ٥٩٦	--	٢٨ ٩٩٣ ٣٢٢	٣٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩
١٤ ٤٦٣ ٨٤٧	--	١٤ ٤٦٣ ٨٤٢	١٤ ٤٦٣ ٨٤٢	١٤ ٤٦٣ ٨٤٢	--	٥ ٨٤١ ٥٩٦	--	--	٣٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ (المعدل)
٥٧٨ ٦٨٦ ١٨٤	١٢ ٤١٤ ٥٦٤	٥٠٦ ٢٧١ ٩٢١	١١٧ ٧٨٤ ٦٠٣	١١٧ ٧٨٤ ٦٠٣	--	٥ ٨٤١ ٥٩٦	--	٢٨ ٩٩٣ ٣٢٢	--	
١٣٠ ٣٨٨ ٦٣٩	٢٧ ٤٨٥ ٥٧٥	١٠٢ ٩٠٣ ٠٦٤	١٠٢ ٩٠٣ ٠٦٤	١٠٢ ٩٠٣ ٠٦٤	--	--	--	--	--	
١٣٠ ٣٨٨ ٦٣٩	٢٧ ٤٨٥ ٥٧٥	١٠٢ ٩٠٣ ٠٦٤	١٠٢ ٩٠٣ ٠٦٤	١٠٢ ٩٠٣ ٠٦٤	--	--	--	--	--	
٤ ٩٠٠ ٠٠٩	٤ ٩٠٠ ٠٠٩	--	(٣ ٤٧١ ٧١٧)	(٣ ٤٧١ ٧١٧)	--	--	--	٣ ٤٧١ ٧١٧	--	
(٢٧ ٥٠ ٨٨٠)	(١١ ٦٥١ ٧٢٤)	(١٥ ٨٩٨ ٤٥١)	(١٥ ٨٩٨ ٤٥١)	(١٥ ٨٩٨ ٤٥١)	--	--	--	--	--	
(٢٢ ١٥٠ ١٧١)	(٦ ٢٥١ ٧٢٠)	(١٥ ٨٩٨ ٤٥١)	(١٩ ٣٧٠ ٦٦٨)	(١٩ ٣٧٠ ٦٦٨)	--	--	--	٣ ٤٧١ ٧١٧	--	
٦٦٦ ٩٧٤ ٦٥٢	٣٣ ٦٤٧ ٤١٩	٥٩٣ ٢٧٦ ٣٣٤	٢٠١ ٣١٧ ٤٩٩	٢٠١ ٣١٧ ٤٩٩	--	٥ ٨٤١ ٥٩٦	--	٢٢ ٤٦٥ ٠٧٩	٣٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٦٦٦ ٩٧٤ ٦٥٢	٣٣ ٦٤٧ ٤١٩	٥٩٣ ٢٧٦ ٣٣٤	٢٠١ ٣١٧ ٤٩٩	٢٠١ ٣١٧ ٤٩٩	--	٥ ٨٤١ ٥٩٦	--	٢٢ ٤٦٥ ٠٧٩	٣٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢٢٣ ٥٦٤ ٤٩١	٣٧ ٣٢٠ ٤٥٤	١٨٦ ٢٢٤ ٠٢٧	١٨٦ ٢٢٤ ٠٢٧	١٨٦ ٢٢٤ ٠٢٧	--	--	--	--	--	
٢٢٣ ٥٦٤ ٤٩١	٣٧ ٣٢٠ ٤٥٤	١٨٦ ٢٢٤ ٠٢٧	١٨٦ ٢٢٤ ٠٢٧	١٨٦ ٢٢٤ ٠٢٧	--	--	--	--	--	
--	--	--	(٥ ٢٢٤ ٧٢٣)	(٥ ٢٢٤ ٧٢٣)	--	--	--	٥ ٢٢٤ ٧٢٣	--	
--	--	--	(١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	(١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	--	--	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	
(١١ ٣٢٣ ٨٨٣)	--	(١١ ٣٢٣ ٨٨٣)	(١١ ٣٢٣ ٨٨٣)	(١١ ٣٢٣ ٨٨٣)	--	--	--	--	--	
(٤٢ ٢٥١ ٠٥٠)	(٤٢ ٢٥١ ٠٥٠)	--	--	--	--	--	--	--	--	
(٥٣ ٥٨٤ ٩٣٣)	(٤٢ ٢٥١ ٠٥٠)	(١١ ٣٢٣ ٨٨٣)	(١١٩ ٢٨٠ ٦٥٥)	(١١٩ ٢٨٠ ٦٥٥)	٢ ٦١٢ ٥٢٩	--	--	٥ ٢٢٤ ٧٢٣	--	
٧٩٦ ٩٠٤ ٦١٢	٢٨ ٧٢٧ ٨٢٣	٧٦٨ ١٧٦ ٣٨٩	٢٦٨ ٢٧٠ ٨٨٣	٢٦٨ ٢٧٠ ٨٨٣	٢ ٦١٢ ٥٢٩	٥ ٨٤١ ٥٩٦	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٧ ٧٩٩ ٦١٢	٣٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الإيضاحات المرتبطة تظهر جزءاً مهماً للتفهم السليمة للصحة وتمكينا منها.

رئيس مجلس الإدارة

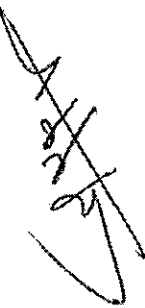
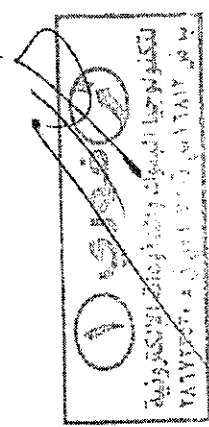
/ / سلف الدين

المدير المالي

/ / سلف الدين

المدير المالي

/ / سلف الدين

شركة لوري لتكنولوجيا البنوك والمعلومات الإلكترونية
 شركة مساهمة مصرية
 قائمة التدفقات النقدية المجمعة
 عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

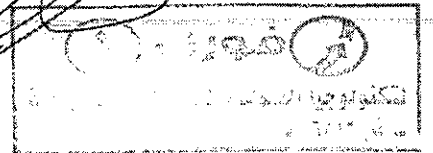
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاح رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
جنيته مصري	جنيته مصري		صافي أرباح العام قبل الضرائب
١٧٠.٩٥٧.٩٢٣	٢٩٣.٢١١.٦٢٩		يتم تمويلها من:
٦٥.٤٠٢.٥٩٥	٨٨.٣٩٢.٠٢٨	(٦.٧)	إهلاك وإستهلاك العام
١.٨٠٠.٠٠٠	٢.٤٠٠.٠٠٠	(٢٣)	مخصصات مكونة
٣.١٨٢.٢٠٠	٨.٠٤٨.٣٥٨	(١٣)	مخصص مخاطر تمويل متناهي الصغر
(٥٥.٤٧٧.٦٨٣)	(٦٧.١٠٥.٧٧١)		قوائد دائنة
١.٥٩٢.٧٥٥	٤.٦٨٠.٧٣٢	(٢٩)	تصنيف المجموعة في خسائر إستثمارات في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة
٢.٣٣٥.١٣١	٧٠.٩٠٩		مسار فروق تقييم عملة أجنبية غير محققة
(٥.٩٣٢.٤٧٥)	(٤.٦٥٦.٤٠٧)		أرباح بيع أصول دائنة
١٣.٣٦٥.٠٦٩	١٥.٧٥٨.٣٣٤		مصروفات تمويلية
(٥.١٦٣.٤٣٤)	--		مخصصات مستخدمة
٢٠١.٠٦٢.٠٩١	٣٤٠.٤٣٩.٨١٧		أرباح التشغيل قبل الضرائب في رأس المال العامل
٦٣.٠٩.٧٤٦	(٤.٧٨٥.٠٥٠)		التغيرات في رأس المال العامل
(٧٧.٠١٢.٧٩٣)	(١٨٣.٠٦٠.٥٦٧)		(الزيادة)/النقص في المخزون
(١.٥٦٩.٢٣٥)	(٢٠.٦١٩.٨٦٦)		(الزيادة) في الدفعات المقدمة للموردين
(٨.٥٣٦.٨٩٧)	(٢٤.٣٧٤.٤٣٩)		(الزيادة) في المديون والأرصدة المدينة الأخرى
(١٢٠.٥٤٢.٠١٢)	(١٤٢.٥٧.٠٤٥)		(الزيادة) في العملاء وأوراق القبض
(٢.٨٢٧.٠٢٢)	٤.١١٧.٣٨٢		(الزيادة) في قروض العملاء
(٩.٥٩٧.٣٠٠)	١٢.٣٠٢.٠١٢		النقص/(الزيادة) في مستحق من أطراف ذات علاقة
٧٠.٣٦٠.١٠٨	٣٣٢.٨٨٥.٣٦٧		الزيادة/(النقص) في الموردين وأوراق الدفع
٨٧.٥٩٧.١٤٢	١٣٥.٣٤٥.٨٠٦		الزيادة في دفعات مقدمة من التجار
٤.٥٤٧.٤٨٤	١٥.٨٦٥.٩١٨		الزيادة في تأمينات تجار التجزئة
٤٣.٢٣.٠٦٥٥	١٠.٦٥٥.٦٨٠		الزيادة في الدائنين والأرصدة الدائنة
(٧.١٣٢.٨٢٧)	--		الزيادة/(النقص) في مستحق إلى أطراف ذرى علاقة
--	٢١.٤٠٠.٤٢٠	(٤٧)	صافي مقبوضات حوافز نشر نقاط بيع مرتبطة ببنك مصر المركزي
١٨٠.٤٥٨.١٤٠	٤٩٨.١١٥.٤٤٠		مربح دخل مدفوعة
(٢٨.٤٧٧.٦٩٦)	(١٤.٤٣٦.٩٣٥)		مقبوضات من فوائد دائنة
٥٥.٤٧٧.٦٨٣	٦٧.١٠٥.٧٧١		صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
٢٠٧.٤٥٨.١٢٧	٥٤٥.٧٨٤.٢٧٦		التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
(١٢٢.٥٧٠.٠٤٨)	(١٢٦.١٤٤.٢٣١)		(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة
(١.٨٣٢.٠٣٢)	(٣.٧٩٦.٩٥٠)		(مدفوعات) لمشروعات تحت التنفيذ
(٥٥.٥٠٩.٥٠٧)	(٦٣.٨٠٩.٨٣٧)		(مدفوعات) لشراء أصول غير ملموسة
٦.٧٣٦.٥٤٠	٢٤.٩٣٢.٦٨٤		مخصصات من بيع أصول ثابتة
--	(٧.٣٠٠.٩٧٥)		مدفوعات للإستثمار في شركة شقيقة ومشروعات مشتركة
(١٣.٢٠١.١٦٧)	(٩.٧٨٦.٣٣٣)		مدفوعات قروض إلى أطراف ذات علاقة
٦١.٨٠٢.٩١٢	(٥١٠.٣٥٢.٩٢٠)		صافي الحركة في أذون الخزانة - أكثر من ثلاثة شهور
(١٤.٥٧٤.٣٠١)	(٦٩٦.٢٥٨.٣٦٧)		صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الإستثمار
(٢٧.٠٥٠.١٨٠)	(٥٢.٥٨٤.٩٣٣)		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٤.٩٠٠.٠٠٩	--		توزيعات أرباح مدفوعة
--	٢٢٢.٩٨٣.٥٥٢		نقدية محصلة من أسحب الحصص غير المسيطرة
(١٣.٣٦٥.٠٦٩)	(١٥.٧٥٨.٣٣٤)		صافي مقبوضات من بنوك تسهيلات التماويل
(٣٥.٥١٥.٢٤٠)	١٥٣.٦٤٠.٢٨٥		مصروفات تمويلية مدفوعة
٤٧.٣٦٨.٥٨٦	٣.١٦٦.١٩٥		صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٥٧٥.٦٠٨.٥٦٩	٦٢٠.٦٤٢.٠٢٤		صافي التغيير في النقدية وما في حكمها خلال العام
(٢.٣٣٥.١٣١)	(٧٠.٩٠٩)		النقدية وما في حكمها أول العام
٦٢٠.٦٤٢.٠٢٤	٦٢٣.٧٣٧.٣١٠	(١٨)	تغير فروق العملة للنقدية وما في حكمها
			النقدية وما في حكمها آخر العام

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للتوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
 / / سيف الله قطري

العضو المنتدب
 / / أشرف صبري

المدير التنفيذي للمقاطع المالي
 / / عبد المجيد عفيفي



١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - شركة مساهمة مصرية - طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية وقيدت بالسجل التجاري برقم ٣٣٢٥٨ في ٢٦ يونيو ٢٠٠٨ و تم تغيير رقم السجل التجاري الى رقم ٥٠٨٤٠ في مارس ٢٠١١. هذا وقد أعيد قيد الشركة بالسجل التجاري استثمار ٦ أكتوبر برقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٨. غرض الشركة هو تقديم خدمات التشغيل المتخصصة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدارة وتشغيل وصيانة أجهزة معدات وشبكات الحاسب الآلي والأنظمة الداخلية للبنوك والشبكات والحاسبات المركزية، وضع نظم تشغيل الخدمات البنكية من خلال الانترنت والهاتف وتقديم خدمات الدفع الإلكتروني وتداول الوثائق المؤمنة إلكترونياً، تأجير العقارات مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية بشرط استصدار كافة التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة. مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجاري. تم اعتماد إصدار القوائم المالية المجمعة للشركة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠.

٢- إطار العرض

أعدت القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٩ وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من رئيس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية: معيار (٤٧) - الأدوات المالية، معيار (٤٨) - الأيراد من العقود مع العملاء ومعيار (٤٩) - عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١. وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتخريج نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. ٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً - إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالى.	يسرى المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ فى أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً فى نفس التاريخ.
	٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.	

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

<p>يسرى هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)</p>	<p>٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات" 	
<p>يسرى المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.</p>	<p>١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويُلغىها:</p> <ul style="list-style-type: none"> أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقد الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥ <p>٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر.</p> <p>٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة.</p> <p>٤- يتطلب المعيار أن يتوافر للعقد مضمون تجارى لكي يتم الاعتراف بالإيراد.</p> <p>٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.</p>	<p>معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"</p>
<p>يسرى المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت.</p> <p>بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسرى المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وصدر قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.</p>	<p>١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقد الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" ٢٠١٥، ويُلغىها .</p> <p>٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل للمؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المتوقعة ضمن التزامات الشركة ، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.</p> <p>٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجارته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.</p> <p>٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحفوظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.</p> <p>٥- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أى أساس منتظم آخر.</p>	<p>معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٩) "عقد التأجير"</p>
<p>يسرى المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.</p>	<p>تم اضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزاي العاملين.</p>	<p>معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزاي العاملين"</p>
<p>يسرى المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.</p> <p>كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلها بموضوع</p>	<p>تم اضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وقيما يلى المعايير التي تم تعديلها:</p>	<p>معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"</p>

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

<p>المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩.</p>	<p>- معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"</p>	
<p>تم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.</p>	<p>تم تعديل نطاق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجموعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشآت.</p>	<p>معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم في الأرباح"</p>
<p>تم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.</p>	<p>يتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغييرات في الالتزامات التي تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلا من التغييرات الناشئة من تدفقات نقدية أو تغييرات غير نقدية.</p>	<p>معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"</p>

٣- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

أعدت القوائم المالية المجمعة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يتعلق بأسس إعادة التقييم الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الأحوال وتعتمد التكلفة التاريخية بصفة عامة على القيمة العادلة للمقابل المستلم في تبادل الأصول.

إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية:

بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ صدر قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٩ وفيما يلي أهم التعديلات التي لها تأثير على القوائم المالية المجمعة للشركة:

عقود التأجير

في مارس ٢٠١٩، صدر المعيار المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" ليحل محل المعيار المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" وكذلك صدور القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ لتنظيم نشاط التأجير التمويلي والتخصيم خلال شهر أغسطس ٢٠١٨ ليحل محل القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ لذلك يتعين على المجموعة تطبيق المعيار المصري رقم (٤٩) الجديد في بداية عام ٢٠١٩، على العقود الخاضعة لأحكام قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي تم معالجتها سابقاً وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) وفقاً للتعليمات الواردة في الكتاب الدوري رقم ١٧١ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩ فإنه يتعين على شركات التأجير التمويلي والمستأجرين بموجب عقود التأجير التمويلي من الشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية تطبيق معيار عقود التأجير التمويلي في موعد غايته ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ لذلك يكون التاريخ للتطبيق الأولي في ١ يناير ٢٠١٩.

١- عقود الإيجار الخاضعة لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ التي تكون المجموعة فيها كمستأجر

تقوم المجموعة عند نشأة العقد بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن عقد إيجار. يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات أصل "حق الانقاع" والالتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل (لمدة ١٢ شهر أو أقل) أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة.

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس الالتزام من:

- (أ) الدفعات الثابتة ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع.
- (ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.
- (ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقيمة للمؤجر بواسطة المستأجر.
- (د) سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.
- (هـ) دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت شروط العقد تعكس ممارسة المستأجر خيار الإنهاء.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

- (أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛
 - (ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛
- يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة، إذا ما كان:
- هناك تغييراً في مدة عقد الإيجار ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة عقد الإيجار المعدلة،
 - هناك تغييراً في تقييم خيار شراء الأصل محل العقد ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغيير في المبالغ المستحقة الدفع بموجب خيار الشراء،
 - هناك تعديل في عقد الإيجار ولم تتم المحاسبة عنه على أنه عقد إيجار منفصل.
- وإذا ما كان هناك تغييراً في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجاً من تغيير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات أو تغييراً في المبالغ التي يتوقع أن تكون مستحقة الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم دون تغيير ما لم يكن هناك تغييراً في دفعات الإيجار ناتجاً من تغيير في معدلات الفائدة المتغيرة، في هذه الحالة يجب على المستأجر استخدام معدل الخصم المعدل الذي يعكس التغييرات في معدل الفائدة.

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع"

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

- (أ) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.
- (ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
- (ج) أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛
- (د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" "ببتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع "بالتكلفة:

- (أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛
- (ب) ومعدلة بأي إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

- إذا كان عقد الإيجار يحول ملكية الأصل محل العقد إلي المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار أو إذا كانت تكلفة أصل " حق الاستخدام" تعكس أن المستأجر سوف يمارس خيار الشراء، فيجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الاستخدام" من تاريخ بداية عقد الإيجار وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الاستخدام" من تاريخ بداية عقد الإيجار إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل " حق الاستخدام" أو نهاية مدة عقد الإيجار أيهما أقرب.
- يجب على المستأجر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" لتحديد ما إذا كان أصل "حق الاستخدام" قد اضمحلت قيمته، والمحاسبة عن أي خسائر اضمحلال تم تحديدها.
- لا يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل فائدة ارشادي ضمن التزام عقد الإيجار وأصل حق الاستخدام. ويتم الاعتراف بها كمصروف ضمن بند "مصروفات إدارية" بقائمة الأرباح والخسائر في الفترة التي تضمن الأحداث الناشئة عنها تلك المصروفات. لا يوجد لدى المجموعة حالياً أى من هذه العقود.
- وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً. لم تستخدم المجموعة هذا الاختيار.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع "المستأجر" متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل. يجب على البائع (المستأجر) الاستمرار بالاعتراف بالأصل المحول ويجب عليه الاعتراف بالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى. ان هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك السنة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال السنة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على السنة الحالية والفترات المستقبلية.

٥- أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة:

أسس التجميع

- تتمثل القوائم المالية المجمعة في القوائم المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها (الشركات التابعة) حتى ٣١ ديسمبر من كل عام. وتحقق السيطرة عندما يكون لدى الشركة ما يلي:
 - لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها ؛
 - تتعرض إلى أو يحق للشركة عوائد متغيرة من خلال مساهمتها في المنشأة المستثمر فيها
 - ولديها القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التي تحصل عليها منها.
- وتعيد الشركة تقييم ما إذا كانت لا تزال تتحكم في الاستثمار، وما إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في عنصر أو أكثر من عناصر التحكم الثلاثة المذكورة أعلاه.

عندما يكون لدى الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فإنها تعتبر أن لها سلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لإعطاءها القدرة المباشرة على توجيه الأنشطة المرتبطة بالاستثمار. وتأخذ الشركة في اعتبارها جميع الوقائع والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كانت حقوق التصويت الخاصة بالشركة في استثمار ما كافية لمنحها السلطة بما في ذلك:

- حقوق التصويت التي تحتفظ بها الشركة بالنسبة لحقوق التصويت الأخرى.
 - حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة أو أصحاب حقوق التصويت الآخرين أو الأطراف الأخرى.
 - الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى و
 - أي حقائق وظروف أخرى قد تشير إلى أن الشركة لديها أو ليس لديها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يجب أن تتخذ فيه القرارات، بما في ذلك حقوق التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.
- يبدأ تجميع الشركة التابعة عند بدء السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة السيطرة على الشركة التابعة. ويتم تجميع نتائج أعمال الشركات التابعة التي تم السيطرة عليها أو فقدت السيطرة عليها خلال السنة في الأرباح أو الخسائر للشركة التابعة من تاريخ الحصول على السيطرة على الشركة التابعة وحتى تاريخ فقد السيطرة على الشركة التابعة وتدرج أرباح الشركة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه الشركة عن التحكم في الشركة التابعة.
- ويتم توزيع الربح أو الخسارة وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الأخر على مالكي الشركة وأصحاب الحقوق غير المسيطرة. وينسب إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة على مالكي الشركة وأصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك عزز في أرصده الحقوق غير المسيطرة.

و يتم إدخال تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة حتى تتفق مع السياسات المحاسبية المستخدمة للمجموعة. يتم استبعاد الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتبادلة بين شركات المجموعة والمرتبطة بالمعاملات بين شركات المجموعة لأغراض إعداد القوائم المالية المجمعة.

يتم تحديد قيمة الحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق المجموعة. وبالنسبة للحصص غير المسيطرة التي تُعزّل حصص ملكية حالية وتُحوّل لحاملها الحق في نصيب نسبي من صافي أصول منشأة إذا ما تم تصفيتها فمن الممكن أن يتم قياسها عند الاعتراف الأولي إما بالقيمة العادلة، أو بالنصيب النسبي لأصحاب الحصص غير المسيطرة في القيم المعترف بها لصافي أصول المنشأة المُستحوذ عليها - ويتم اختيار أساس القياس لكل معاملة استحوذ على حدى. ويتم قياس الأنواع الأخرى من أصحاب الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو وفقاً لأساس محدد في معايير المحاسبة المصرية التي تنطبق عليها.

عندما يتضمن المقابل المُحوّل من المجموعة - في معاملة لتجميع أعمال - أصولاً أو التزامات ناشئة من اتفاق ينطوي على مقابل مشروط عندئذ يتم قياس المقابل المشروط بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويُدرج كجزء من المقابل المُحوّل في جميع الأعمال. وإذا حدثت أية تغييرات - من تلك التي تفي بتعريف تسويات فترة القياس - في القيمة العادلة للمقابل المشروط عندئذ يتم تسوية تلك التغييرات بأثر رجعي مقابل تعديل الشهرة بها. وتُعرّف تسويات فترة القياس بأنها تسويات تنشأ نتيجة توفر معلومات إضافية خلال فترة القياس (التي لا يُمكن لها أن تتجاوز إثني عشر شهراً من تاريخ الاستحواذ) عن حقائق وأحداث كانت قائمة في تاريخ الاستحواذ.

أما بالنسبة للتغييرات في القيمة العادلة - للمقابل المشروط - والتي لا تفي بتعريف تسويات فترة القياس فتعتمد المحاسبة اللاحقة لها على كيفية تبويب المقابل المشروط. فإذا ما بُوب المقابل المشروط كحقوق ملكية عندئذ لا يتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة ويتم المحاسبة عن التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. أما بالنسبة للمقابل المشروط المُتوب كأصل أو كالتزام مالي فيتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، أو معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات الائتمانية المحتملة والأصول المحتملة"، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة لتجميع الأعمال الذي يتحقق على مراحل فيعاد قياس حصة المجموعة التي كانت تحتفظ بها في حقوق ملكية الشركة المُستحوذ عليها وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ (أي في التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على سيطرة)، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة - إن وجدت - ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة للمبالغ التي نشأت عن حصة المجموعة في الشركة المُستحوذ عليها - خلال الفترات السابقة لتاريخ الاستحواذ - والتي كان قد سبق الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الأخر، فيعاد تبويبها إلى الأرباح أو الخسائر عندما يكون من المناسب اتباع تلك المعالجة فيما لو كانت تلك الحصة قد تم استبعادها.

أ- تجميع الأعمال

تمت المحاسبية عن عمليات إقْتناء الشركات التابعة والأعمال باستخدام طريقة الشراء فيما عدا المعاملة التي لا تنشئ إقْتناء شكلاً أو موضوعاً. ويستلزم تطبيق طريقة الشراء إتباع الخطوات التالية:

- تحديد المنشأة المقتنية.
 - وقياس تكلفة عملية تجميع الأعمال.
 - وتوزيع تكلفة التجميع على الأصول المقتناة والإلتزامات والإلتزامات العرضية المحتملة في تاريخ الإقْتناء.
- يتم قياس تكلفة تجميع الأعمال على أساس مجموع القيم العادلة (في تاريخ التبادل) للأصول المعطاة والإلتزامات المكتوبة وادوات حقوق الملكية التي تصدرها المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة بالإضافة الى أية تكاليف مباشرة مرتبطة بعملية تجميع الأعمال.

تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بالأصول والإلتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك لإلتزاماتها المحتملة التي تفي بشروط الاعتراف في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) " تجميع الأعمال" وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الإقْتناء فيما عدا الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجارية التخلص منها) المبوبة كمحتفظ بها بغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" والتي يتم الاعتراف بها بقياسها بالقيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع.

يتم الاعتراف بالشهرة التي تنشأ عند الإقْتناء كأصل ويتم القياس الأولي لها بالتكلفة والتي تمثل الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن صافي القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات العرضية المعترف بها.

وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم زيادة حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات العرضية للمنشأة المقتناة عن تكلفة تجميع الأعمال فإنه يتم الاعتراف بتلك الزيادة مباشرة بالأرباح والخسائر.

يتم القياس الأولي لحقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في المنشأة المقتناة على أساس نسبة أولئك المساهمين في القيمة العادلة للأصول والإلتزامات والإلتزامات العرضية المعترف بها.

عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تعديل تكلفة التجميع بتسويات معلقة على أحداث مستقبلية، تقوم المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الإقْتناء إذا ما كانت التسوية مؤكدة ويمكن قياسها بشكل موضوعي.

عندما يسمح عقد تجميع الأعمال بإجراء تسويات على تكلفة عملية التجميع بناء على حدث أو أكثر في المستقبل، فإنه عادة ما تقوم الشركة بتقدير قيمة مبلغ أية تسوية في تاريخ المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال حتى وإن وجد نوع من عدم التأكد، على أنه إذا لم تقع الأحداث المستقبلية أو في حالة الحاجة لمراجعة تلك التقديرات عندئذ تتم تسوية تكلفة الإقْتناء تبعياً.

إلا أنه عندما ينص عقد تجميع الأعمال على هذه التسوية لا يتم إدراج هذه التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ المحاسبة الأولية عن عملية التجميع إذا لم تكن مؤكدة أو يمكن قياسها بطريقة موضوعية، على أنه إذا أصبحت هذه التسوية فيما بعد مؤكدة وأمكن قياسها بطريقة موضوعية عندئذ يتم معالجة القيمة الإضافية كتسوية لتكلفة تجميع الأعمال.

وتتملك الشركة حالياً بصورة مباشرة وغير مباشرة الحقوق التالية في شركاتها التابعة:

نسبة المساهمة	غرض الشركة	دولة المقر	الشركات التابعة
٩٩,٩٩%	تقديم خدمات عمليات متخصصة في الأنظمة والاتصالات وإدارة وتشغيل وصيانة خدمات شبكات المعدات وأجهزة الكمبيوتر	مصر	شركة فوري للانظمة المتكامله
٣٩,١١%	تقديم خدمات عمليات متخصصة في الأنظمة والاتصالات وإدارة وتشغيل وصيانة خدمات شبكات المعدات وأجهزة الكمبيوتر والمدفوعات المالية الإلكترونية من خلال المجموعة.	مصر	شركة فوري للخدمات الإلكترونيه
٩٩,٨%	أنشطة التمويل الأصغر	مصر	شركة فوري للتمويل متناهي الصغر
٩٠%	وساطة التأمين	مصر	شركة فوري للوساطه التأمينيه
٥١%	خدمات السلع الاستهلاكية	مصر	شركة فوري لخدمات السلع الاستهلاكية
٧٥%	منطقة حرة - الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	شركة فوري جولف

ب- ترجمة العملات الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام على أساس سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية كل سنة مالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ.

تتم ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت القيمة العادلة في قياسها باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة عن السنة المالية التي نشأت فيها فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالقيمة العادلة حيث يتم إدراج فروق الترجمة الخاصة بها ضمن التغيرات في قيمتها العادلة.

ج- استثمار في شركات وشقيقة ومشروعات المشتركة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع المجموعة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

المشروع المشترك هو منشأة تتمتع الشركة بسيطرة مشتركة عليها مع طرف أو أطراف أخرى بموجب إتفاق تعاقدى للقيام بنشاط إقتصادي يمثل موضوع السيطرة المشتركة.

تدرج نتائج أعمال وأصول والتزامات الشركات الشقيقة والمشروعات مشتركة بالقوائم المالية للمجموعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. أما تلك الاستثمارات التي يتم تصنيفها بغرض البيع والتي يتم المحاسبة بها طبقاً للمعيار المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة (مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع) أيهما أقل.

هذا وباستخدام طريقة حقوق الملكية تظهر الاستثمارات في الشركات الشقيقة ومشروعات مشتركة بقائمة المركز المالي المجموع بالتكلفة المعدلة بنصيب المجموعة من التغيرات اللاحقة لتاريخ الإقتناء في صافي أصول الشركات الشقيقة والمنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة المقتناة وذلك بعد خصم أي إضمحلال قد يطرأ على قيمة كل استثمار على حدى. ولا يتم الإعراف بأى زيادة في نصيب المجموعة من خسائر شركة شقيقة أو مشروعات مشتركة عن القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الشقيقة أو مشروعات مشتركة إلا إذا كانت تلك الزيادة في حدود الإلتزام القانوني أو الحكمي على المجموعة تجاه الشركة الشقيقة / مشروعات مشتركة أو المبالغ التي قد تكون المجموعة قد سددتها نيابة عن تلك الشركة أو المنشأة.

وفيما يلي بيان بالشركات الشقيقة للمجموعة ومشروعات مشتركة:

<u>نسبة المساهمة</u>	<u>دولة المقر</u>	<u>الشركات الشقيقة</u>
٪٣٨	مصر	شركة فوري بلس للخدمات البنكية
٪١٥,٩٧	مصر	بوسطة
٪٢٠	مصر	شركة تذكرة لتكنولوجيا المعلومات
		<u>المشروعات المشتركة</u>
٪٢٢,٥	مصر	شركة وفرها دوت كوم

د- الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي المجمعة بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الاضمحلال في قيمتها إن وجدت فيما عدا الأراضي والتي تظهر بالتكلفة. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل -حسب الحالة فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة عن السنة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

تحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

العمر الإنتاجي المقدر (بالسنة)

بيان الأصل	مباني
٤٠	شبكات وسيرفرات
٤	ماكينات نقاط البيع
٤-١	حاسبات آلية
٤-٢	أثاث ومعدات مكتبية
٥-٤	تحسينات في أماكن مؤجرة*
٥-٣	سيارات
٥	أدوات ومعدات سوبر فوري
٣	

* يتم تحديد العمر التقديري للأصل و المستخدم كأساس لحساب الإهلاك على أساس فترة العمر الإنتاجي أو على أساس فترة عقد الإيجار أيهما أقل.

ه- الأصول غير الملموسة المولده داخلياً

يتم الاعتراف بمصروفات مرحلة البحث بغرض انشاء أو تطوير البرامج والتطبيقات اللازمة لممارسه النشاط أو لغرض البيع كمصروفات عند تكبدها.

ويتم الاعتراف بتطوير البرامج (اصول غير ملموسة مولده داخليا) اذا توافر لدى الشركة كل مما يلي :

- دراسة جدوى فنية لاستكمال الاصل غير الملموس مما يجعله متاحاً للبيع أو الاستخدام، و
- توافرت لديه الشركة لاستكمال الاصل غير الملموس لاستخدامه أو بيعه، و
- قدره الشركة على استخدام أو بيع الاصل غير الملموس، و
- معرفة ما اذا كان الاصل غير الملموس سوف يكون قادراً على تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية محتمله ومدى توافر سوق لما ينتجه هذا الاصل غير الملموس أو اذا كان سوف يتم استخدامه داخلياً فتكون الشركة قادرة على تحديد منفعه استخدام هذا الاصل غير الملموس، و
- مدى توافر الموارد الفنية والمالية والموارد الأخرى الكافية لاستكمال تطوير واستخدام أو بيع الاصل غير الملموس، و
- قدرة المنشأ على قياس النفقات المنسوبة للأصل غير الملموس خلال فترة التطوير بدرجة يعتمد عليها.

هذا وتتضمن تكلفة تطوير البرامج بشكل اساسي اجور ومرتبوات خيرا تطوير البرامج بالشركة التابعة (شركة فوري للانظمة المتكامله) بشكل مباشر على عملية التطوير.

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

و- الاعتراف وقياس الإيرادات

التطبيقات المبيعة

تقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة.

يتم الاعتراف بالإيراد من التطبيقات المباعة بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية التطبيقات إلى المشتري وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المقابل وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المنشأة بشكل دقيق ولا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر على التطبيقات المباعة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.

الخدمات

يعترف بالإيراد الخاص بالخدمات المقدمة كما يلي:

إيراد خدمات المعاملات

يعترف بالإيراد طبقاً لمبدأ الاستحقاق وذلك بعد اتمام عملية التحصيل والسداد لأنواع الخدمات المختلفة التي تقدمها الشركة قبل شحن الرصيد وسداد الفواتير المختلفة وخدمات تحصيل الأموال.

إيراد الإشتراكات

يتم الاعتراف بإيراد الإشتراكات بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة طبقاً لمبدأ الاستحقاق..

إيراد الفوائد

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة المطبق على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

إيراد الاستثمار

تثبت إيرادات توزيعات الاستثمار عند صدور الحق لمساهمي الشركة في استلام تلك التوزيعات.

ز- تكلفة النشاط

تتضمن تكلفة المبيعات تكلفة رسوم التحصيل لصالح قنوات السداد المتعددة التي تم عمليات الدفع من خلالها وتشمل (تجار التجزئة والبنوك والبريد المصري والعديد من الجهات الأخرى) وذلك وفقاً للعقود المبرمة مع كل طرف على حده وأيضاً تكلفه تحصيل الأموال وكذا التطبيقات المباعة والمستهلكات من الموارد.

يتم تحميل تكلفة المبيعات بنصيب المعاملة من الأهلاكات والاستهلاكات المباشرة وفقاً لنصيب المعاملة على أساس الطاقة العادية المقدره للمعاملات. وفي حالة عدم الوصول للطاقة العادية المقدره للمعاملات يتم تحميل الفرق على الأهلاكات والاستهلاكات ضمن بند المصروفات الادارية والعمومية.

ح- المخزون

يتم تقييم المخزون في تاريخ القوائم المالية المجمعة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتتمثل التكلفة في قيمة فواتير المشتريات، أما صافي القيمة البيعية فتتمثل في السعر التقديري للبيع مخصوماً منه التكاليف التقديرية للإتمام والتكاليف المتعلقة بالبيع والتوزيع.

ط- الضرائب

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المجمعة.
تتمثل ضريبة الدخل عن السنة في كل من الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية المجمعة.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة باستثناء تلك المتعلقة ببند أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعة فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعة إلا إذا تم رد هذه البنود التي أدرجت بحقوق الملكية المجمعة إلى الوعاء الضريبي طبقاً لأحكام قوانين الضرائب المحلية عند إعداد الإقرار الضريبي واحتساب الضريبة الجارية للعام ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة المتعلقة بتلك البنود بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لكل الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة بينما يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة لكل الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً إلى الحد الذي يتوافر عنده احتمال قوى بإمكانية تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل تسمح باستخدام تلك الأصول. ولا يتم الاعتراف بتلك الأصول والالتزامات إذا ما كان الفرق المؤقت ناتجاً عن شهرة أو عن الاعتراف الأولي بأصول والتزامات أخرى (بخلاف تلك التي تنشأ عن تجميع الأعمال) نتيجة إهدى المعاملات التي لم يكن لها تأثير على أي من الربح الضريبي أو المحاسبى.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه.

هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتداوله.

ي- الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥٪ على الأقل من صافي الربح السنوي يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر.

ك- النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالخرينة وأرصدة البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة خلال فترة ثلاثة أشهر وأدون الخزائنة التي لاتزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

ل- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وإن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية المجمعة إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

م- قائمة التدفقات النقدية المجمعة

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة يتكون بند النقدية وما في حكمها من نقدية بالخرينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنوك وأدون الخزائنة استحقاق (٩٠) يوم فأقل.

ن- مزاي العاملين قصيرة الأجل

مزاي العاملين قصيرة الأجل مثل الأجور والمرتببات واشتراكات التأمينات الاجتماعية والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت (إذا استحققت خلال ١٢ شهراً من نهاية الفترة) والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية للعاملين الحاليين.

س- اضمحلال قيمة الأصول

الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ إعداد القوائم المالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية بما فيها الأصول الملموسة لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل. وتقوم الشركة بتقييم كل استثمار على حدى سواء كان استثمار في شركة تابعة أو منشأة خاضعة لسيطرة مشتركة أو شركة شقيقة كوحدة واحدة مولدة للنقد. هذا وتتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة - مخصوماً منها تكاليف البيع - أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ولأغراض إحتساب القيمة الإستخدامية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر. عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان من الممكن إثبات الأصل بها لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل القوائم المالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. تتعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للإستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للإعتراف الأولي بهذا الأصل المالي. وبالنسبة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية والمصنفة كإستثمارات متاحة للبيع فإن الإنخفاض المستمر في القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعياً على حدوث اضمحلال في قيمتها. يتم تقدير خسارة الإضمحلال في قيمة أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالي.

إذا كان قد سبق الإعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم إنخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الإضمحلال بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للإستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الإستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الإعتراف بها. أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الإعتراف بخسائر الإضمحلال في قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الإنخفاض اللاحق في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ع- الأدوات المالية

الاصول المالية

يتم الاعتراف بالاصول المالية واستبعادها من الدفاتر طبقاً لتاريخ المعاملة حين يخضع شراء أو بيع الأصول المالية لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الأصول المالية في إطار زمني محدد طبقاً للسوق، ويتم الاعتراف الأولي بتلك الأصول المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة فيما عدا الأصول المالية التي يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد قامت الشركة بتصنيف الأصول المالية في قائمة المركز المالي كما يلي: إستثمارات في اذون خزانه، والأرصدة لدى البنوك والأرصدة المستحقة على أطراف ذوى علاقة وقروض لشركات شقيقه وبعض البنود ضمن الأرصدة المدينة الأخرى. ويعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الأصول المالية والغرض من اقتنائها في تاريخ الاعتراف الأولي.

استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الاعتراف الأولي بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الاقتناء بالتكلفة والتي تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسامسة والتجار والضرائب التي تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرائب ورسوم نقل ملكية الاستثمار. ويتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الاستثمارات من دفاتر الشركة ومن ثم تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة ارباح او الخسائر.

وفي حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في تاريخ القوائم المالية تستبعد الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الأرباح او الخسائر حتى ولو لم تكن تلك الاستثمارات قد تم استبعادها من الدفاتر.

وتستخدم التكلفة في قياس الاستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع في حالة إذا ما كانت تلك الاستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها

القروض والمديونيات

القروض والمديونيات هي أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداوله في سوق نشط، ويتم قياس القروض والمديونيات (بما في ذلك أرصدة النقدية وحسابات البنوك و الودائع لأجل والأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والعملاء وتأمينات لدى الغير وبعض الأرصدة المدينة الأخرى) بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة مخصوماً منها الاضمحلال في قيمة البند، وتحقق إيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الفعلي باستثناء الأرصدة قصيرة الأجل عندما يكون الاعتراف بالفائدة غير هام نسبياً.

المشتقات المالية

يتم الاعتراف الأولي بالمشتقات المالية (بالإضافة إلى المشتقات المالية التي يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل) بالقيمة العادلة على أن تحمل تكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الأرباح او الخسائر عند تكبدها.

ويتم ادراج التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة للمشتقات المالية خلال كل فترة مالية في قائمة الأرباح او الخسائر. قد تنشأ مشتقات مالية ضمنية نتيجة لشروط تعاقدية ترد في بعض الاتفاقات الأخرى التي قد تدخل الشركة طرفاً فيها سواء فيما يتعلق بأدوات مالية أو غير مالية. فإذا ما نشأت عن شروط تعاقدية مشتقات مالية ضمنية عندئذ يتم الاعتراف بها بصورة منفصلة عن العقد المتشئ لها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المشتقات الضمنية وذلك إذا ما كانت تفي بشروط الفصل عن العقود المنشأة وتتسم بنفس الخصائص العامة التي تتميز بها المشتقة المالية المستقلة.

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تمثل أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (والتي تتضمن كافة الأتعاب والمدفوعات أو المقبوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس الفائدة الفعالة فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافي التغير في قيمتها العادلة.

الالتزامات المالية وادوات حقوق الملكية المصدرة بمعرفة الشركة

تويب أداة الدين كالتزام أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كالتزامات أو كحقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقدات الشركة وذلك في تاريخ اصدار تلك الأدوات.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل في أى تعاقد يعطى الحق في كافة أصول المنشأة بعد خصم كل ما عليها من التزامات. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة أو صافي قيمة الأصول المحولة مخصوماً منها تكاليف الإصدار المرتبطة مباشرة بالمعاملة.

الالتزامات المالية

قامت الشركة بتويب كافة التزاماتها المالية كأرصدة الموردون والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة وأرصدة دائنة أخرى، ويتم الاعتراف الأولى بالالتزامات المالية بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعال وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على أساس العائد الفعلي. ان طريقة معدل الفائدة الفعالة هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحميل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به. ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

ف- المنح الحكومية

يتم إثبات حافز نشر نقاط البيع المقدم من البنك المركزي المصرى ضمن قائمة الأرباح و الخسائر خلال السنة التي تصبح فيها المنح مؤكدة في ضوء معيار المحاسبة المصري ١٢ المنح الحكومية، وذلك عندما تكون جميع الاجراءات المتعلقة باستحقاق وتحصيل تلك المنح قد تم استيفائها حسب الشروط التي قررها البنك المركزي المصرى.

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمصرفيات الإلكترونية - ش.م.م
الإيضاحات التكملة للقرائن المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٦- الأصول الثابتة (إيضاح)

الإجمالي	فروع فوري	أبواب ومعدات سائري فوري	سيارات	تجهيزات في أماكن موزعة	أثاث ومعدات مكتبية	حسابات آتية	ماليات نقاط البيع	شبكة ومصرفات	مباني	أراضي	إيضاح لرغ
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٣٠٠.٨٥١.٣٤٦	-	٦٤١.٧٦٦	١٤٩.٣٠٠	١٢.٣٧٤.٤٥٩	٧.٩٠٨.٣٦٩	٤٨.٣٦٦.٥٩٥	١٤١.٦٧٩.٧٣٢	٢٢.٦٨١.١٦٥	٤١.١٦٩.٥٠٠	٢٥.٩٧٠.٥٠٠	في ١ يناير ٢٠١٩ (معدلة) * (٤٦)
١٠.٧.٢٩٨.٩١٥	٣.٢٨٦.٤٣٥	-	-	٣٥٧.٩٢٩	١.٣٢٦.٤٣١	٣.٤٥٢.٨٤٣	٦٤.١٠٥.٩٣٣	٣٤.٧٦٩.٣٤٤	-	-	إضافات خلال العام
(٦.٠٤١.٣٧٤)	-	-	-	-	-	-	(٦.٠٤١.٣٧٣)	-	-	-	استبدالات
٤.٢.١٠.٨٨٧	٣.٢٨٦.٤٣٥	٦٤١.٧٦٦	١٤٩.٣٠٠	١٢.٧٣٢.٣٨٧	٩.٢٣٤.٨٠٠	٥١.٧٦٩.٤٣٨	١٩٩.٧٤٤.٣٦٢	٥٧.٤٥٠.٤٦٩	٤١.١٦٩.٥٠٠	٢٥.٩٧٠.٥٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٤.٢.١٠.٨٨٧	٣.٢٨٦.٤٣٥	٦٤١.٧٦٦	١٤٩.٣٠٠	١٢.٧٣٢.٣٨٧	٩.٢٣٤.٨٠٠	٥١.٧٦٩.٤٣٨	١٩٩.٧٤٤.٣٦٢	٥٧.٤٥٠.٤٦٩	٤١.١٦٩.٥٠٠	٢٥.٩٧٠.٥٠٠	في ١ يناير ٢٠٢٠
١٢٦.١٤٤.٥٣١	١.٤٧٤.٩١٦	-	-	١٤٣.١٣١	٢.٥١١.١١٥	٥.٢٨١.٨٥٢	١١٥.٣٠١.٢٦١	١.٤٧٦.٩٩١	-	-	إضافات خلال العام
(٤٦.٧٨٧.٠٠٦)	-	-	-	-	-	-	(٤٦.٧٨٧.٠٠٦)	-	-	-	استبدالات *
٤٨١.٤٦٥.٩١٢	٤.٧٦١.٣٥١	٦٤١.٧٦٦	١٤٩.٣٠٠	١٢.٨٧٥.٥١٤	١١.٧٤٥.٩١٥	٥٧.٠٥٦.٢٩٠	٢٦٨.٤٥٨.٣١٢	٥٨.٨٧٧.٤٦٠	٤١.١٦٩.٥٠٠	٢٥.٩٧٠.٥٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١٢٠.٩٧٧.٤٦١	-	٦٢١.٢١٣	١٣٤.٣٧٠	٤.٦٨٣.٩٥١	٣.٩٩٤.١٥٠	١٣.٢٢٣.٨٨٢	٧٧.٥٥٢.٨٧٢	١٨.٥٢٤.٨٥٩	٢.١٤٢.١٦٢	-	إهلاك العام
٥٢.٤٦٩.٣٢٥	٥٤.٥٧٦	٢.٥٦٦	١٤.٩٢٨	٢.٢٠٦.٨٨٢	١.٤١٠.٤٩٦	٣.٢٦٩.٤٠٣	٢٩.٣٠٦.٣٣٧	١٥.١٥٧.٩٢٦	١.٢٨.٢٢٨	-	إهلاك الاستبدالات
(٥.٢٣٧.٢٤٠)	-	-	-	-	-	-	(٥.٢٣٧.٢٤٠)	-	-	-	إهلاك الاستبدالات
١٦٨.٢٠٩.٤٤٦	٥٤.٥٧٦	٦٤١.٧٦٦	١٤٩.٣٧٨	٦.٨٩٠.٨٣٣	٥.٤٠٤.٦٤٦	١٦.٥٩٣.٢٨٦	١٠١.٦٢١.٨٧١	٣٣.٦٨٢.٧٨٨	٣.١٧٠.٤٠٠	٢٠.١٩٠.٤٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
١٦٨.٢٠٩.٤٤٦	٥٤.٥٧٦	٦٤١.٧٦٦	١٤٩.٣٧٨	٦.٨٩٠.٨٣٣	٥.٤٠٤.٦٤٦	١٦.٥٩٣.٢٨٦	١٠١.٦٢١.٨٧١	٣٣.٦٨٢.٧٩٨	٣.١٧٠.٤٠٠	٢٠.١٩٠.٤٠٠	في ١ يناير ٢٠٢٠
٦٨.٥٨٧.١٣٠	٧١٤.٩٢٩	-	-	٢.١٥٥.٢٤٤	١.٦٩٤.٥٤٧	١٢.٩٧٢.٣٦٢	٤٠.٣٢٧.٤١١	٩.٩٤٤.٣٤٥	١.٢٨.٢٢٨	-	إهلاك العام
(٥.١١٠.٣٠٤)	-	-	-	-	-	-	(٥.١١٠.٣٠٤)	-	-	-	إهلاك الاستبدالات
١٣١.٦٨٦.٢٧١	٧٦٩.٥٠٥	٦٤١.٧٦٦	١٤٩.٣٧٨	٩.٠٤٦.٠٨٧	٧.٠٩٩.١٩٣	٢٩.٥٦٥.٦٤٨	١٢٦.٥٤٩.٠٧٧	٤٣.٦٢٧.٤٤٣	٤.١٩٨.٦٢٨	-	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢٤٩.٧٧٩.٤٤١	٣.٤٩١.٨٤٦	٢٧	٢	٣.٧٨٩.٤٣٨	٤.٦٤٦.٧٢٢	٢٧.٤٩٠.٦٤٢	١٣١.٧٠٩.٢٨٥	١٥.٢٥٠.٣١٧	٣٦.٩٣٠.٨٦٢	٢٥.٩٧٠.٥٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢٢٣.٨٩٩.٤٤١	٣.٢٢١.٨٥٩	٢٧	٢	٥.٨٤١.٥٥٥	٣.٨٣٠.١٥٤	٣٥.١٧١.١٥٢	٩٨.١٢٢.٤٢١	٢٣.٦٧٧.٦٧١	٣٧.٩٥٩.١٠٠	٢٥.٩٧٠.٥٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بتاريخ ١١ أبريل ٢٠١٩ قرر مجلس الإدارة سداد الالتزامات المتبقية من عقد التأجير التوافقي ومن ثم شراء مبنى الشركة التوافقي طبقا للعقد المبرم بين الطرفين وتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٩ تم سداد الالتزامات المتبقية من عقد التأجير التوافقي بأجمالي مبلغ ٢٣.٨٤٧.٤١٧ جنيه مصري وذلك بعد تسوية الأيجار المدفوع مقدما. هذا وتم تعديل الأرصدة في ١ يناير ٢٠١٩ وذلك باقر التطبيق الأولي لمصار (٤٦) "عقود الأيجار" (إيضاح رقم ٤٦)

* تتضمن الاستبدالات نقاط بيع داخل مبارة البنك المركزي لإيضاح (٤٧)

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٧- الأصول غير الملموسة (بالصافي)

التكلفة	تراخيص برامج جنيه مصري	برامج جنيه مصري	الإجمالي جنيه مصري
في ١ يناير ٢٠١٩	١٩ ٣٥٦ ٤٦٣	٩٩ ٣٣٤ ٤٥٣	١١٨ ٦٩٠ ٩١٦
إضافات خلال العام	١٥ ٧٠١ ٩٦٤	٣٩ ٨٠٧ ٥٤٢	٥٥ ٥٠٩ ٥٠٦
في ١ يناير ٢٠٢٠	٣٥ ٠٥٨ ٤٢٧	١٣٩ ١٤١ ٩٩٥	١٧٤ ٢٠٠ ٤٢٢
إضافات خلال العام	٣ ٩٧٤ ٢٢٤	٥٩ ٨٣٥ ٦١٣	٦٣ ٨٠٩ ٨٣٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٩ ٠٣٢ ٦٥١	١٩٨ ٩٧٧ ٦٠٨	٢٣٨ ٠١٠ ٢٥٩
مجمع الاستهلاك			
في ١ يناير ٢٠١٩	٧ ١٨٣ ٠٢٠	٢٨ ٧٠٢ ٩٠٦	٣٥ ٨٨٥ ٩٢٦
استهلاك العام	٣ ٤١٨ ٨٨٥	٩ ٥١٤ ٣٨٦	١٢ ٩٣٣ ٢٧١
في ١ يناير ٢٠٢٠	١٠ ٦٠١ ٩٠٥	٣٨ ٢١٧ ٢٩٢	٤٨ ٨١٩ ١٩٧
استهلاك العام	٤ ٢٧٥ ٠٣٣	١٥ ٥٢٩ ٨٦٦	١٩ ٨٠٤ ٨٩٩
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٤ ٨٧٦ ٩٣٨	٥٣ ٧٤٧ ١٥٨	٦٨ ٦٢٤ ٠٩٦
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٤ ١٥٥ ٧١٣	١٤٥ ٢٣٠ ٤٥٠	١٦٩ ٣٨٦ ١٦٣
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٤ ٤٥٦ ٥٢٢	١٠٠ ٩٢٤ ٧٠٣	١٢٥ ٣٨١ ٢٢٥

تتمثل الأصول غير الملموسة في إجمالي ما تم إنفاقه لتصميم وإنشاء Fawry Technological Platform وفقا لأحدث التقنيات الفنية ووفقا ل PCI DSS compliance (Payment Card Industry Data Security Standards)، والذي يضم العديد من التطبيقات والنظم المترابطة والتي من خلالها تتكامل شبكة فوري مع العملاء في كافة القطاعات والتجار من خلال العديد من أنواع نقاط البيع (POS) وكذا الهاتف المحمول من خلال تطبيق الأندرويد وأيضا البنوك؛ وذلك عن طريق البوابات الإلكترونية التي تتكامل فوري من خلالها مع العديد من قنوات الدفع لدى البنوك (ATM, Internet Banking, Mobile Banking)، ومن تطبيقات فوري علي سبيل المثال EBPP Switch والبوابات الإلكترونية والمدفوعات وتطبيقات محافظ الهاتف المحمول والتطبيقات البنكية للهاتف المحمول (Mobile wallets & Mobile Banking Apps) ونظام إدارة الفواتير وقسائم الشحن من لحظة إنشائها إلى تمام سدادها وتطبيق Source of fund الذي يتم إدارة حسابات التجار من خلاله، وتطوير بوابه اليكترونيه ومنظومه كامله للتجارة الإلكترونية، وتطوير نظم Artificial Intelligence & Data Analytics. وهذا يتضمن الانفاق مقابل اضافة ميزات وأنظمة جديدة، وزيادة القدرات الاستيعابية للتطبيقات.

٨- مشروعات تحت التنفيذ

رصيد أول المدة جنيه مصري	إضافات خلال العام جنيه مصري	محول لاصول ثابتة واصول غير ملموسة جنيه مصري	رصيد آخر المدة جنيه مصري
٢ ٦٧٢ ٩٣٠	٥ ٧٢٣ ٦٢٧	(٤ ٢٢٦ ٠٥٢)	٤ ١٧٠ ٥٠٥
٥ ٤١٩ ٦٠٩	١١ ٠٤٤ ٤٦٧	(٨ ٧٤٥ ٠٩٢)	٧ ٧١٨ ٩٨٤
٨ ٠٩٢ ٥٣٩	١٦ ٧٦٨ ٠٩٤	(١٢ ٩٧١ ١٤٤)	١١ ٨٨٩ ٤٨٩

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المنممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٩ - استثمارات في شركات شقيقة

		اجمالي عدد		اسهم الشركة		المستثمر فيها	
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	نسبة الملكية				جنيه مصري	جنيه مصري
--	--	٣٨%	٦٠.٠٠٠.٠٠٠				
٣ ٤١٤ ٠٥١	٦ ٥٤٩ ٥٥٧	١٦,٩٢%	١٤ ٣٩٠ ٩٥٥				
--	--	٢٠%	١٠.٠٠٠				
<u>٣ ٤١٤ ٠٥١</u>	<u>٦ ٥٤٩ ٥٥٧</u>						

وخلال العام تم الاعتراف بحصة الشركة في خسائر الشركة الشقيقة بقائمة الارباح او الخسائر المجمعة بمبلغ ٤ ١٦٥ ٤٦٤ جنيه مصري.

و تمثل المعلومات المالية ادناه المبالغ المعروضة في القوائم المالية للمشاركات الشقيقة والتي اعدت طبقا لمعايير المحاسبة المصرية

ألف جنيه مصري	اجمالي الاصول	اجمالي حقوق الملكية	اجمالي الإيرادات	صافي خسائر
فوري بلس للخدمات البنكية	٦٣ ١٧٥	(٣٠.٠٠٤)	٦٨.٠٤١	(٨ ٦٠٨)
بوسطة	٢٠ ٧٦١	٥٦ ٨٩١	٤٧ ٢٠٧	(٢٦ ٥٣٥)
تذكرة لتكنولوجيا المعلومات	٨٧٦	٢٤٩	٨٥٠	(٧٥٠)

١٠ - استثمارات في مشروعات مشتركة

		نسبة الملكية	
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		
١ ٧٠٤ ٢٦١	١ ١٨٨ ٩٩٣	٣٠%	شركة وفرها دوت كوم
<u>١ ٧٠٤ ٢٦١</u>	<u>١ ١٨٨ ٩٩٣</u>		

و تمثل المعلومات المالية ادناه المبالغ المعروضة في القوائم المالية للمشروعات المشتركة والتي اعدت طبقا لمعايير المحاسبة المصرية

ألف جنيه مصري	اجمالي الاصول	اجمالي حقوق الملكية	اجمالي الإيرادات	صافي الخسائر
شركة وفرها دوت كوم	٢ ٢٦٥	(٢.٠٤٥)	٢٥.٠٢٨	(١ ٧١٧)

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١١- المخزون

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	بضاعة بالطريق
--	٤٧٩١ ١٢٥	بضاعة بغرض البيع
١.٠٩ ٣٣٩	١.٠٣ ٢٦٤	
١.٠٩ ٣٣٩	٤ ٨٩٤ ٣٨٩	

١٢- عملاء وأوراق قبض

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	عملاء - المفوترين والبنوك
٢٩.٠٨٧ ٤٦٩	٥٢ ٣٤٦ ١٩٦	اوراق قبض
٩٥٠٠	١ ١٢٥ ٢١٢	
٢٩.٠٩٦ ٩٦٩	٥٣ ٤٧١ ٤٠٨	

١٣- قروض تمويل متناهي الصغر (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	قروض عملاء - قصير الأجل
١.٠٩ ٧٧٢.٠٦٧	٢١٣ ٥٠٨ ٤٥٠	يخصم:
(٢ ٢٥٢ ٦٣٧)	(٨ ٦٠٠ ٨٧٦)	مخصص مخاطر تمويل عملاء (مخصص الهيئة الازامي)
١.٠٧ ٥١٩ ٤٣٠	٢٠٤ ٩٠٧ ٥٧٤	قروض عملاء - قصير الأجل (بالصافي)
١٠ ٦٤٣ ٤٩٨	٤٨ ٩٦٧ ٢٨٠	قروض عملاء - طويل الأجل
		يخصم:
(٩٣٣ ٧٣٣)	(٢ ٦٣٦ ٩٧٢)	مخصص مخاطر تمويل عملاء (مخصص الهيئة الازامي)
٩٧.٠٩٧ ٦٥	٤٦ ٣٣٠ ٣٠٨	قروض عملاء - طويل الأجل (بالصافي)
١١٧ ٢٢٩ ١٩٥	٢٥١ ٢٣٧ ٨٨٢	

و تتمثل حركة مخصص مخاطر تمويل عملاء (مخصص الهيئة الازامي) فيما يلي:

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	صافي المكون خلال العام جنيه مصري	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	صافي مخصص مخاطر تمويل العملاء (مخصص إزامي)
١١ ٢٣٧ ٨٤٨	٨.٤٨ ٣٥٨	٣ ١٨٩ ٤٩٠	
١١ ٢٣٧ ٨٤٨	٨.٤٨ ٣٥٨	٣ ١٨٩ ٤٩٠	

١٤- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	دفعات مقدمة (موردين)
٣٦٦.٥٩	٢ ٦١٦ ٩٢١	مصرفات مدفوعة مقدماً
٧ ٢٨٣ ٨٩١	٩ ٥٤٠ ٣١٤	تأمينات لدى الغير
٥١٢٧٠٠	٥٦٦ ٢٠٠	ضرائب خصم وإضافة
٢٤ ٤٤٤ ١٩٧	٢٨ ٦٩٣ ٥٦٨	أرصدة مدينة أخرى
٩ ٥٥٥ ٧٢٦	١٨ ٧٢٥ ٢٢٢	إيرادات مستحقة
٥.٠٢٦ ٦٢٤	٧ ٦٦٦ ٨٣٨	
٤٧ ١٨٩ ١٩٧	٦٧ ٨٠٩ ٠٦٣	

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٥- المستحق من أطراف ذوى علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	طبيعة التعامل	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٢٠٢٦٧٥٠	٤٧٨١٤٧٤	حساب جارى	شركة فوري بلس للخدمات البنكية
٧٣٠٠٩٧٠	--	حساب جارى	بوسطه
٣٠٣٥٧٦	٢٢٠٢١١	حساب جارى	شركة وفرها
٦٩٨٨٧٣	١٢١١١٠٢	حساب جارى	شركة تذكرة لتكنولوجيا المعلومات
١٠٣٣٠١٦٩	٦٢١٢٧٨٧		

١٦- قروض لأطراف ذوى علاقة

- بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ تم توقيع عقد قرض قصير الاجل مع شركة فوري بلس لخدمات البنوك وتم موافقه عليه من الجمعيه العامه العاديه للشركه المنعقده بذات التاريخ ، والذي تم بموجبه منح الشركه تمويل باجمالي مبلغ ٤١٢ ٤٦٥ ١٤ جنيه مصرى بفائده سنويه بسعر الاقراض المعلن من البنك المركزي لمدته عام يبدأ من تاريخ العقد.
- بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ تم توقيع عقد قرض قصير الاجل مع شركة فوري بلس لخدمات والذي تم بموجبه منح الشركه تمويل باجمالي مبلغ ٩ ٢٧٥ ٠٠٠ جنيه مصرى بفائده سنويه بنسبه تتراوح ما بين سعر الاقراض المعلن من البنك المركزي وسعر الاقراض المعلن من البنك المركزي بالاضافه الي ٢,٥٪، هذا وتم الحصول على هذا القرض حتى خلال عام ٢٠١٩.
- وخلال عام ٢٠١٩ تم منح قرض اخر قصير الاجل من الشركه الى شركة فوري بلس للخدمات البنكية (شركة شقيقة) بمبلغ ٢ مليون جنيه مصرى شهريا بفائده بسعر الاقراض المعلن من البنك المركزي وبلغ رصيد القرض ١٤ مليون جنيه مصرى فى تاريخ الميزانية.

١٧- أذون الخزائنة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٧٤٣٥٢٨٩٥	--	أذون خزائنه استحقاق حتى (٩١) يوم
٦٣٣٠٣٥٦٠	٥٤٨٠٦٥٩٣٠	أذون خزائنه استحقاق أكثر من (٩١) يوم
		يضاف:
٤٥٣٤٢٦٥	--	العوائد المستحقة أقل من ثلاثة أشهر
٥٣٢٨٢٧	١٧٨٣٤٧٦٠	العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر
		يخصم:
(٩٠٧٠٥٧)	--	الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة أقل من ثلاثة أشهر
(١٠٦٥٦٥)	(٣٥٦٦٨٥٢)	الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر
٢٤١٧٠٩٩٢٥	٥٦٢٣٣٨٣٨	الرصيد
٢٤٩١٠٠٠٠٠	٦٠٣٥٠٠٠٠٠	القيمة الاسمية

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٨- النقدية وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٨ ٣٢١ ٦٧٤	--	نقدية
٢١٧ ٣١٧ ٣٢٦	١٢٥ ٧٥٨ ١٥٦	بنوك حسابات جارية بالعملة المحلية
١٩ ٩٠٥ ٩٢٢	١٨ ٦٧٤ ٧٣٧	معاملات قبول كروت بنكية تحت التسوية
١٤٦ ٩٦٣ ٢٨٧	٣٧٦ ٢٣٩ ٩٠٦	نقدية لدى شركات وجهات تحصيل أموال
٧ ٥٢٦ ٦١٠	٩٠ ٠٧٤ ٧٩٥	ودائع بالبنوك- بالعملة المحلية
٢٦ ١٢٥ ٦٢٨	٧ ٩٥٧ ١٠٧	ودائع بالبنوك- بالعملة الأجنبية
٦ ٥٠١ ٤٧٤	٥ ٠٣٢ ٦٠٩	حسابات جارية بالبنوك بالعملة الأجنبية
٤٤٢ ٦٦١ ٩٢١	٦٢٣ ٧٣٧ ٣١٠	

لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية تتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٤٢ ٦٦١ ٩٢١	٦٢٣ ٧٣٧ ٣١٠	النقدية وأرصدة لدى البنوك
١٧٧ ٩٨٠ ١٠٣	--	أذون خزانة - أقل من ثلاثة أشهر
٦٢٠ ٦٤٢ ٠٢٤	٦٢٣ ٧٣٧ ٣١٠	

١٩- رأس المال

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٣٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠ جنيه مصري موزعاً على ٣٥ ٣٦٥ ٢٠٦ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصري.
بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩ قررت الجمعية العامة غير العادية تقسيم السهم الى ٢٠ سهم لتصبح القيمة الاسمية للسهم ٠,٥ جنيه مصري بعد تقسيم السهم. و عدد الأسهم بعد التقسيم ١٢٠ ٣٠٤ ٧٠٧ سهم. وتم التأشير فى السجل التجارى بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٩.

٢٠- الاحتياطي القانوني

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٨ ٩٩٣ ٣٦٢	٣٢ ٤٦٥ ٠٧٩	رصيد أول المدة
٣ ٤٧١ ٧١٧	٥ ٣٣٤ ٢٣٣	المحول من صافى أرباح العام السابق
٣٢ ٤٦٥ ٠٧٩	٣٧ ٧٩٩ ٣١٢	

٢١- احتياطي تجميع الاعمال

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥ ٨٤١ ٥٩٦	٥ ٨٤١ ٥٩٦	احتياطي تجميع اعمال ناتج عن بيع حصه في شركة فوري ذهب للخدمات الالكترونية دون فقد السيطرة
٥ ٨٤١ ٥٩٦	٥ ٨٤١ ٥٩٦	

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٢- احتياطي الزامى - لمواجهة مخاطر تطبيق معيار ٤٧

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار رقم (٢٠٠) لسنة ٢٠٢٠ بإلزام شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة و/ أو متناهية الصغر بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية بما يعادل نسبة ١٪ من إجمالي الأصول وذلك من صافي أرباح العام بعد احتجاز الضريبة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على أن يتم إدراجه ضمن حقوق المساهمين ولا يتم استخدامه إلا بعد موافقة الهيئة.

٢٣- المخصصات

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	المكون خلال العام	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٠.٨٠٢.١٤٢	٢٠٤٠.٠٠٠	١٨.٧٦٢.١٤٢	مخصص مطالبات
٢٠.٨٠٢.١٤٢	٢٠٤٠.٠٠٠	١٨.٧٦٢.١٤٢	

٢٤- بنوك تسهيلات أئتمانية

- بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٢٠ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية و أحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ٨٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، يستخدم التسهيل الأئتماني في سداد الدفعات المقدمة للمفوترين (شركات الاتصالات). تبدأ مدة التسهيل الأئتماني من ٧ أبريل ٢٠٢٠ حتى ٢٨ فبراير ٢٠٢١ وقد بلغ الرصيد ٧٩.٩٨٣.٥٥٢ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩ : لا شيء).

- بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢٠ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية و أحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ١٠٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، مدة التسهيل الأئتماني عام تبدأ من ١٥ يونيو ٢٠٢٠ ، وقد بلغ الرصيد ٩٤ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩ : لا شيء).

- بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٠ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية و أحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أئتماني بحد أقصى ٥٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٩ مليون جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠١٩ : لا شيء).

٢٥- موردين وأوراق دفع

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٦.٩٤٩.٦٣٤	٢٧.٥٢٢.٨٦٥	موردون
--	١.٧٢٨.٧٨١	أوراق دفع
١٦.٩٤٩.٦٣٤	٢٩.٢٥١.٦٤٦	

٢٦- المفوترين

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٢٢.١٤٨.٨٥٦	٦٣٠.١٨٧.٣٦٧	المفوترين
١١٥.٢١٩.١٩٥	١٤٠.٠٦٦.٠٥١	أوراق دفع للمفوترين
٤٣٧.٣٦٨.٠٥١	٧٧٠.٢٥٣.٤١٨	

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المنتمية للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٧- دانون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	مصرفات مستحقة
٢٤ ٤١٥ ٨٢٠	٢٨ ٩٤٠ ٦٩٥	عمولات مستحقة
٢٣ ٦٣٥ ٢٦١	٣٣ ٨٠٦ ٣١١	إيرادات مؤجلة
٢ ٦٦٢ ٠٠٩	٢ ٧٧٦ ٧٤٩	المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل
٢ ٦٥٦ ٦٧٤	٤ ٠٦٥ ٦٣٦	مصلحة الضرائب
٤٠ ٩٦٨ ٧١٨	٤٩ ٣٨٢ ١٦٤	هيئة التأمينات الاجتماعية
١٣٣ ٠٤٧	٥ ٥٧٥ ٢٠٨	معاملات تحت التسوية
٦ ٦٥٣ ١٣٨	٧ ٩٥٥ ١٧٧	أرصدة دائنة أخرى
٥ ٣٧٢ ٦١٥	٤ ٥٤٢ ٩٣٢	
١٠٦ ٤٩٧ ٢٨٢	١٣٧ ٠٤٤ ٨٧٢	

٢٨- الالتزامات العرضية

تتمثل الالتزامات العرضية في ما يلي.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	خطابات ضمان بالجنيه المصري
٤٨٥ ٦٠٤ ٦٢٥	٨٢٦ ٧٤٤ ٦٢٥	
٤٨٥ ٦٠٤ ٦٢٥	٨٢٦ ٧٤٤ ٦٢٥	

- بلغت إجمالي تسهيلات خطابات الضمان لدى الشركة في تاريخ القوائم المالية المستقلة مبلغ ٩١١,٥ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مستخدم منها ٨٢٦ مليون جنيه مصري من البنوك في صورة خطابات ضمان.

٢٩- إيرادات النشاط

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	إيراد خدمات المعاملات - رسوم التحصيل
٨٥٠ ٦٥٥ ٣٥٣	١ ١٤٧ ٣٩٢ ٥٧٥	إيرادات النشاط الأخرى
١٤ ١٩٤ ١٩٥	١٤ ٦٠٦ ٠٤٢	إيرادات فوائد تمويل متناهي الصغر
١٩ ٢٨٨ ٧٠٥	٧٢ ٥٦٤ ٣٠٤	
٨٨٤ ١٣٨ ٢٥٣	١ ٢٣٤ ٥٦٢ ٩٢١	

- بلغت إجمالي المعاملات من المفوترين عن العمليات التي تمت بواسطة فوري سواء عمليات دفع فواتير أو عمليات شحن الموبايل عن طريق القنوات المتعددة مثل (نقاط البيع الخاصة بفوري) وأجهزة التليفون المحمول ومنفذ هيئة البريد المصري وماكينات الصرف الآلي والانترنت الخاصة بالبنوك كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إجمالي قيمة المعاملات
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥٣ ٤٠٠ ١٦٠ ٤٩٧	٨١ ٠٣٧ ٣٩٣ ٣٠٩	
٥٣ ٤٠٠ ١٦٠ ٤٩٧	٨١ ٠٣٧ ٣٩٣ ٣٠٩	

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣٠- تكلفة النشاط

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٢٤ ٤١١ ٣٠٥	٤٣٢ ٨٣٢ ١٣٧	عمولة تجار التجزئة
١٤ ٩٩٣ ٨١٨	١٦ ٣٤٨ ٧٣١	عمولة البنوك
١٨ ٧٤٥ ٦٩٠	٣٠ ٤٦١ ٢٩٦	إهلاك واستهلاك
٦١ ٩٨٧ ٠٧٧	٧٩ ٢٧٦ ٢١٠	تكلفة تحصيل النقدية
٥ ١٤٣ ٠٥٨	٧ ٧٤٨ ٠٩٦	أخرى
٤٢٥ ٢٨٠ ٩٤٨	٥٦٦ ٦٦٦ ٤٧٠	

٣١- مصروفات ادارية و عمومية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٤ ٠٢٥ ٠٢٣	١٠٢ ٨٢٤ ٥٠٣	اجور وما في حكمها
٣٤ ٩٩٣ ٠٤١	٣٨ ٤٩٠ ١٦٠	اشركاكات و دعم فنى واتصالات ومراكز خدمات
١ ٨٠١ ٣٧٧	٢ ٤٢٨ ٤٧٢	ايجارات
٤٦ ٦٥٦ ٩٠٤	٥٧ ٩٣١ ٢١٣	إهلاك واستهلاك
٨ ٠٦٧ ٣٠٨	١٠ ٢٥٦ ٣٣٥	مصروفات تأمين
٩ ٦٩٣ ٣١٥	٥ ١٩٢ ٤٦٣	مصروفات مقر
١ ٦٠١ ٨٨٩	٢ ٧٧٦ ٣١٤	مصروفات تدريب و موارد بشرية
٥ ٩١٦ ٤٠٧	٤ ٨٢٨ ٨٥٤	اتعاب مهنية واستشارات
١٠ ٥١٩ ٢٢٨	١١ ٤٨٩ ٥٢١	مصروفات اخرى
١٨٣ ٢٧٤ ٤٩٢	٢٣٦ ٢١٧ ٨٣٥	

٣٢- مصروفات بيع و تسويق

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧٢ ٤٥٩ ٤٣٠	١٠٥ ٤٨٩ ٨٧٤	مرتبات بيع و تسويق
٢٨ ٤٢٣ ١٤٠	٥٥ ٤١٢ ٩٩٥	عمولات بيع و تسويق
٢٢ ٣٢٨ ٠١٨	٢٩ ٥٣٢ ٩٣٣	مصروفات دعائية و اعلان
١٢٣ ٢١٠ ٥٨٨	١٩٠ ٤٣٥ ٨٠٢	

٣٣- فوائد دائنة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٤ ٠٠٥ ٧٠٩	٥ ١٤٤ ٧٠٠	فوائد دائنة من حسابات جارية
٢٦ ٣٢٤ ٥٦٧	٥٧ ١٣٥ ٢٦٤	فوائد دائنة من اذون الخزانة
١ ٧٠٦ ١٠١	٩٨٧ ٩٠٢	فوائد دائنة من ودائع بنكية
٣ ٤٤١ ٣٠٦	٣ ٨٣٧ ٩٠٥	فوائد دائنة من قروض لطرف ذو علاقة
٥٥ ٤٧٧ ٦٨٣	٦٧ ١٠٥ ٧٧١	

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المنتمية للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣٤- مصروفات تمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	فوائد مدينة
٧ ٧٧٨ ٦٧٨	٧ ٦٨١ ٤٢٩	مصروفات بنكية
٥ ٥٨٦ ٣٩١	٨ ٠٧٦ ٩٠٥	
<u>١٣ ٣٦٥ ٠٦٩</u>	<u>١٥ ٧٥٨ ٣٣٤</u>	

٣٥- أهم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تم الإفصاح عن أرصدة المستحقة من وإلى الأطراف ذات العلاقة ضمن الأيضاح رقم (١٣) و (٢٣) والذي يضمن أيضاً طبيعة العلاقة مع كل شركة وكذا طبيعة الحساب، هذا وتمثل المعاملات التي تمت خلال السنة المالية علي الحسابات ذات الطبيعة الجارية في المصروفات المسددة بالنيابة عن الشركة أو ما قامت الشركة بسداده بالنيابة عن تلك الأطراف بالإضافة إلي تحويل الأرصدة بين تلك الأطراف (إن وجدت). وهذه المعاملات المدرجة ضمن الحسابات الجارية - والتي تعتبر في جوهرها تحويلات من وإلى الشركة - في طبيعتها قصيرة الأجل، وفيما يلي أهم المعاملات خلال العام:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	طبيعة التعامل	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	تحصيلات إيرادات بالأنايه عن طرف ذو علاقة	شركة فوري بلس لخدمات البنوك
(٢٩ ١٦٤ ٠٥٢)	(٤٩ ٧٣٥ ٦٧٧)	إيرادات فوائد دائنة	
٣ ٥٣١ ٢٥٥	٣ ٨٣٧ ٩٠٥	مصروفات مدفوعة بالإنابة عن الشركة	
(٢ ٣٦٥ ٩٢٠)	(٢ ٠٠٦ ٤٠٠)	قروض الي طرف ذو علاقة	
<u>٢٧ ٨١٦ ٥٧٩</u>	<u>١٠ ٠٠٠ ٠٠٠</u>		

٣٦- نصيب المجموعة في (خسائر) / ارباح إستثمارات في شركات شقيقة و مشروعات مشتركة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	شركة فوري بلس للخدمات البنكية
(٨ ٢٨٠ ٣٣٠)	--	شركة وفرها دوت كوم
(٥٥٤ ٤٠٩)	(٥١٥ ٢٦٨)	شركة بوسطة
(١ ٧٠٨ ٢٠٩)	(٤ ١٦٥ ٤٦٤)	شركة تذكره لتكنولوجيا المعلومات والحجز الإلكتروني
(٤٩ ٨٠٧)	--	
<u>(١٠ ٥٩٢ ٧٥٥)</u>	<u>(٤ ٦٨٠ ٧٣٢)</u>	

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك و المدفوعات الالكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المنتمة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣٧- الضريبة المؤجلة

فيما يلي أرصدة الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة المحتسبة وفقاً لقانون الضريبة على الدخل:

رصيد أول العام	المحمل على قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة	رصيد آخر العام	أصول ضريبية مؤجلة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	فروق مؤقتة ناتجة عن معاملات بين شركات المجموعه
٢ ٨٢٨ ٩٣٦	--	٢ ٨٢٨ ٩٣٦	فروق مؤجلة ضريبية مؤجلة
(٣ ٥١٧ ٦٩٨)	(١ ٠٩٣ ١٩٩)	(٢ ٤٢٤ ٤٩٩)	فروق اهلاك الاصول الثابته واستهلاك الاصول غير الملموسه
(٤ ٠٨٥ ١٩٢)	--	(٤ ٠٨٥ ١٩٢)	أثر التطبيق الأولى لمعيار ٤٩ عقود التأجير (إيضاح ٤٤)
(٩٥٥ ٧٨٥)	(٦٧٧ ٩٧٤)	(٢٧٧ ٨١١)	فروق مؤقتة أخرى
<u>(٥ ٧٢٩ ٧٣٩)</u>	<u>(١ ٧٧١ ١٧٣)</u>	<u>٣ ٩٥٨ ٥٦٦</u>	

٣٨- التكاليف و المصروفات طبقاً لطبيعة المصروف

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٧٥ ٨٤١ ٠٢٣	٤٦٩ ٢٨٦ ٨٩٩	عمولات التجار و البنوك
٣٧ ٨٢٣ ١٦٠	٧١ ٥٨٩ ٤١٩	عمولات بيع و تسويق
٦٥ ٩٣٣ ٩٥٨	٨٨ ٣٩٢ ٠٢٩	إهلاك واستهلاك
٣٢ ٥٧٨ ٦١٤	٤٤ ١٦٠ ٨٨٠	تكلفة تحصيل النقدية
٣٦٧ ٣٦٠	٧٩٧ ٩٠٠	مصروفات عقود قروض تمويل متناهي الصغر
١١٤ ٥١٠ ١١٥	١٧٨ ٧٧٢ ٥٢٢	اجور وما في حكمها
٣٤ ٩٩٣ ٠٤١	٣٦ ٩٥٠ ٠١٤	اشتركاكات و دعم فنى واتصالات ومراكز خدمات
١ ٨٠١ ٣٧٦	٣ ٣٥٢ ٥٥٢	ايجارات
٢٢ ٣٢٨ ٠١٨	٢٩ ٥٣٢ ٩٣٣	مصروفات بيعية و تسويقية
٥ ٥٥١ ٤٩٣	١ ٤٠٣ ٣٩١	مصروفات بنكية
٧ ٧٨٣ ١٥٧	١٤ ٣٥٧ ٣٣١	فوائد مدينة
٨ ٢٠٧ ٥٥٩	١٠ ٢٥٦ ٣٣٥	مصروفات تأمين
٧ ٠٠٥ ٤٥٩	٥ ١٩٢ ٤٦٣	مصروفات مقر
١ ٦٠١ ٨٨٩	٢ ٧٧٦ ٣١٤	مصروفات تدريب و موارد بشرية
١٥ ٣٣٩ ١٩٩	٢٧ ٩٣٤ ٢٩٣	مصروفات سفر وانتقالات
٩ ٧٧٩ ٦٩٥	٤ ٨٢٨ ٨٥٤	اتعاب مهنية
٣ ٦٢٦ ٩٨١	٩ ٤٩٤ ٣١٢	مصروفات اخرى
<u>٧٤٥ ٠٧٢ ٠٩٧</u>	<u>١ ٠٠٩ ٠٧٨ ٤٤١</u>	
٤٢٥ ٢٨٠ ٩٤٨	٥٦٦ ٦٦٦ ٤٧٠	تكلفة النشاط
١٨٣ ٢٧٤ ٤٩٢	٢٣٦ ٢١٧ ٨٣٥	مصروفات ادارية و عمومية
١٢٣ ١٥١ ٥٨٨	١٩٠ ٤٣٥ ٨٠٢	مصروفات بيع و تسويق
١٣ ٣٦٥ ٠٦٩	١٥ ٧٥٨ ٣٣٤	مصروفات تمويلية
<u>٧٤٥ ٠٧٢ ٠٩٧</u>	<u>١ ٠٠٩ ٠٧٨ ٤٤١</u>	

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المنتمة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣٩- معلومات قطاعية

يوجد لدى المجموعة قطاعين يمثلان أقسامها الاستراتيجية التي يتم التقرير عنها، وتقدم هذه الأقسام الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة تدار بطريقة منفصلة إما لأنها تتطلب مهارات خاصة أو لأن لديها نوعية مختلفة من العملاء. ويقوم المديرون التنفيذيون بكل قسم وكذا رئيس القطاعات بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر. وتُعد السياسات المحاسبية للقطاعات التي يتم إعداد التقرير عنها هي نفس السياسات المحاسبية للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ويمثل ربح القطاع الأرباح التي يحققها كل قطاع كما وردت في تقارير الإدارة الداخلية التي يتم مراجعتها بانتظام بدون أي توزيع لمصروف ضريبة الدخل. ويعتبر هذا القياس الأكثر ملاءمة لغرض تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها.

أ. قائمة الأرباح او الخسائر القطاعية

إيرادات القطاع	أرباح / (خسائر) القطاع		جنيه مصري
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
قطاع تكنولوجيا البنوك والدفع الإلكتروني	١١٦١٩٩٨٦١٧	٨٦٤٨٤٩٥٤٨	١٧٦٤٧٢٤٦٢
قطاع التمويل متناهي الصغر	٧٢٥٦٤٣٠٤	١٩٢٨٨٧٠٥	(٥٠١٤٥٢٩)
الأجمالي	١٢٣٤٥٦٢٩٢١	٨٨٤١٣٨٢٥٣	١٧٠٩٥٧٩٣٣
صافي أرباح العام قبل الضرائب			١٧٠٩٥٧٩٣٣
عبء الضريبة			٤٠٥٦٩٢٩٤
صافي ربح العام بعد الضرائب			١٣٠٣٨٨٦٣٩

ب. الأصول القطاعية

جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الأصول القطاعية		
قطاع تكنولوجيا البنوك والدفع الإلكتروني	٢٤٧٣٩٦٣٥٧٦	١٤٧٦٤٥٧٢٥٥
قطاع التمويل متناهي الصغر	٢٦١٢٥٣٩٠٢	١٢٩٣٠٢٨٩٣
الأصول القطاعية قبل الاستيعادات	٢٧٣٥٢١٧٤٧٨	١٦٠٥٧٦٠١٤٨
إستيعاد المعاملات الداخلية للقطاعات	(٣٠٣٦٩٧١٥٦)	(١١٤٧٥٩٠١٠)
الأصول القطاعية بعد الاستيعادات	٢٤٣١٥٢٠٣٢٢	١٤٩١٠٠١١٣٨
إجمالي الأصول المجمعة	٢٤٣١٥٢٠٣٢٢	١٤٩١٠٠١١٣٨

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك و المدفوعات الالكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجميعه
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٤٠- نصيب السهم في الأرباح

يحسب نصيب السهم في الأرباح بقسمة صافي الأرباح المتاحة لمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال العام.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
المعدل **		
١٠٢٩٠٣٠٦٤	١٨٦٢٣٤٠٣٧	صافي أرباح العام لمساهمي الشركة الأم
		يخصم:
(١٠٢٨٩٢٧٨)	(١٧٤٥٢٨٤٠)	توزيع أرباح عاملين*
(٣٠٠٠٠٠٠)	(٤٩٨٧٧٧٤)	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٨٩٦١٣٧٨٦	١٦٣٧٩٣٤٢٣	صافي الأرباح بعد التوزيع
٧٠٧٣٠٤١٢٠	٧٠٧٣٠٤١٢٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام
٠,١٣	٠,٢٣	

* لاغراض حساب نصيب السهم في ارباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تم خصم توزيعات الارباح المقترحة للعاملين طبقاً لقرار الادارة والذي سوف يعرض على الجمعية العامة لمساهمي الشركة لاعتمادها.

** تم تعديل ربحية السهم لسنة المقارنه بمبلغ توزيعات الأرباح للعاملين عن ذلك العام.

٤١- الموقف القانوني

خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩ قامت إحدى الشركات برفع دعوى قضائية ضد الشركة تُطالبها بأن تؤدي مبلغ ٣٠ مليون جنيه مصري عن مستحقات العقد المبرم في عام ٢٠١٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ بالإضافة الى الفوائد القانونية المستحقة على هذه المبالغ وحيث أن الشركة لم تقم بأى تعاملات تخص هذا العقد سالف الذكر فإن رأى الشركة والمستشار القانوني الخارجى للشركة أن هذه الدعوة مرجحة الكسب لصالح شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية وأنه لن يترتب على الشركة أية التزامات مالية بسبب هذه الدعوى.

٤٢- الموقف الضريبي

تخضع أرباح الشركة للضريبة علي أرباح الأشخاص الإعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانحته التنفيذية وتعديلاته.

ضرائب شركات الأموال

تقوم الشركة بتقديم الاقرار الضريبي المعد طبقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٢

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم أخطار الشركة بطلب فحص تقديري عن السنوات المذكورة وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وجاري فحص دفاتر الشركة على أساس فعلي.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

تم أخطار الشركة بطلب فحص تقديري عن السنوات المذكورة وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وجاري فحص دفاتر الشركة على أساس فعلي.

السنوات من ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات .

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ضرائب على الأجور والمرتببات

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم فحص دفاتر الشركة عن الفترة المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية .

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ .

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات .

ضريبة الدمغة

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات .

ضريبة المبيعات / القيمة المضافة

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

جاري فحص تلك سنوات ولم تتسلم الشركة أى مطالبات فيما يتعلق بنتائج هذا الفحص.

السنوات من ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات .

ضريبة الخصم و التحصيل

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات منذ تاريخ التأسيس وحتى تاريخ القوائم المالية ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات .

٤٣- الأدوات المالية

فيما يلي تصنيف الأدوات المالية :

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
		<u>الأصول المالية</u>
		النقدية بالبنوك
٤٤٢ ٦٦١ ٩٢١	٦٢٣ ٥٤٩ ١٢٠	قروض ومديونيات
٤٢٤ ٣١٨ ٦٧٢	٧٥٤ ٩٤٤ ٧١٧	أصول مالية متاحة للبيع
٢٤١ ٧٠٩ ٩٢٤	٥٦٢ ٣٣٣ ٨٣٨	<u>الالتزامات المالية</u>
		التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة
٧٩٧ ٣٨٧ ١٢٢	١ ٥٢٢ ٧٠٥ ٥٣٠	

تعتبر الإدارة أن القيمة الدفترية لكلاً من الأصول والالتزامات المالية المثبتة في القوائم المالية المستقلة هي القيمة التقريبية لقيمتها العادلة.

أ- إدارة مخاطر رأس المال

إن هدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال هو الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف رأس المال.

ويتمثل هيكل تمويل الشركة في رأس المال المدفوع من المساهمين مضافاً إليه الأرباح المرحلة. كما تقوم الشركة بمراقبة هيكل رأس المال بصفة دورية. تأخذ الشركة في الاعتبار تكلفة رأس المال والمخاطر المرتبطة بكل فئة.

عناصر المخاطر المالية

تقوم الشركة بإدارة وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تقوم الشركة بمراقبة السوق المالية وذلك بهدف التحكم في المخاطر المالية المتعلقة بعمليات الشركة.

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية والتي ينتج عنها خسارة مالية للشركة.

يتم متابعة اصدده العملاء واوراق القبض بصفه مستمره ولا يوجد متأخرات ضمن تلك الارصده ، كما ان معظم إيرادات الشركة من الخدمات المدفوعة مسبقا والمؤسسات المالية التي تتعامل مع الشركة هي فقط تلك التي تتمتع بجودة ائتمانية عالية. وتقوم الشركة بمتابعة مستمرة للمدينين لتقليل مخاطر الائتمان للحد الأدنى. تقوم ادارة الشركة بتحصيل المبالغ مقدما من التجار والذين يمثلون معظم معاملات الشركة. ايضا يتم التعامل مع بنوك ذات تصنيف ائتماني عالي.

وتقوم الشركة بمراجعة ذلك الخطر وتقوم بتقديم تقارير دوريه للاداره العليا عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرهما على القوائم المالية ويتمثل الحد الأقصى في خطر الائتمان فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
٤٤٢ ٦٦١ ٩٢٤	٦٢٣ ٧٣٧ ٣١٠	نقدية لدى البنوك
٢٤١ ٧٠٩ ٩٢٤	٥٦٢ ٣٣٣ ٨٣٨	اذون خزانه
٢٩ ٠٩٦ ٩٦٩	٥٣ ٤٧١ ٤٠٨	عملاء وأوراق قبض
١٠٧ ٥١٩ ٤٣٠	٢٠٤ ٩٠٧ ٥٧٤	قروض العملاء (بالصافي)
١٠ ٣٣٠ ١٦٩	٧ ٢٨٩ ٣٩٨	مستحق من طرف ذو علاقة
٢٧ ٨١٦ ٥٧٩	٣٧ ٦٠٢ ٩١٢	قروض لأطراف ذوى علاقته
١٥ ٤٦١ ١١١	٣٦ ٦٤٦ ٧٦٣	مديون وأرصده مدينة أخرى
٢٠٢ ٣٦٦ ٣٢٨	٣٨٥ ٤٢٦ ٨٩٠	دفعات مقدمه للمفوترين
١ ١٠٧ ١٢٧ ٤٨٢	١ ٩١١ ٤١٦ ٠٩٣	

مخاطر السيولة

تقع المسؤولية النهائية عن مخاطر السيولة على عاتق إدارة الشركة التي قامت بوضع إطار مناسب لإدارة مخاطر السيولة لمواجهة التزامات الشركة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد ومتطلبات إدارة السيولة. تقوم إدارة الشركة بمراقبة التدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة تواريخ استحقاق الاصول والالتزامات المالية.

وفيما يلي المستحقات التعاقدية المتبقية للالتزامات المالية اخذاً في الاعتبار بانه لا يوجد لدى الشركة التزامات ماليه ذات عائد او استحقاق اكثر من عام:

الإجمالي	أقل من سنة	
١ ٤٠٥ ٩٠٢ ٨١٧	١ ٤٠٥ ٩٠٢ ٨١٧	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢	٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢	التزامات بدون فائدة
١ ٦٢٨ ٨٨٦ ٣٦٩	١ ٦٢٨ ٨٨٦ ٣٦٩	التزامات بفائدة
٨٦٠ ١١٧ ٩١٩	٨٦٠ ١١٧ ٩١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٨٦٠ ١١٧ ٩١٩	٨٦٠ ١١٧ ٩١٩	التزامات بدون فائدة

مخاطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية في البنوك وخفض الأرصدة المكتشوفة من العملات الأجنبية حيث أن أغلب تلك الأصول والالتزامات بالجنيه المصري فيما عدا أرصدة البنوك بالعملات الأجنبية مما يساعد على تخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى.

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المجموعه لخطر أسعار الفائدة في حال حصول المجموعه على تمويل من الغير بمعدل فائدة متغير، وتقوم المجموعه بإدارة خطر سعر الفائدة عن طريق الوصول للمزيج المناسب من مصادر التمويل وتقوم الشركة بمراجعة أسعار الفائدة الحاليه مع أسعار الفائدة بالسوق ويعتبر هذا الخطر محدود حيث لم تحصل الشركة على أي تمويل خلال العام بمعدل فائدة متغير.

٤٤- أحداث هامة خلال العام

خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ تعرض العالم الى انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-١٩) حيث اتسم ذلك الفيروس بانتشاره السريع في دول العالم، حتى أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية، في ٣٠ يناير ٢٠٢٠، وإعلان الفيروس وباء عالمي في ١١ مارس ٢٠٢٠، وقد كان لانتشار هذا الفيروس اثر سلبي علي اقتصاديات دول كثيرة انعكست على واقع اداء اسواق المال وحجم التجارة العالمية.

بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٠ تم تعليق حركة الطيران الدولي وبتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠ فرضت الحكومة المصرية حظر للتجول و لمدة اسبوعين وتم تجديدها لاسبوعان اخران مما اثر بالسلب على الاقتصاد المصري بشكل عام.

في ٨ ابريل ٢٠٢٠ - أعلنت الحكومة المصرية رسميًا ، بحظر انتقال أو تحرك المواطنين، بكل أنحاء الجمهورية، على جميع الطرق من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة السادسة صباحاً؛ ويُستثنى من تطبيق حكم المادة الأولى من هذا القرار، الخاصة بحظر التجول، خدمة مشغلي شبكة المعلومات الدوائية وشبكات الاتصالات، وتطبيقات المشتريات الإلكترونية وبطاقات الصراف الآلي، وجميع خدمات توصيل المأكولات والمشروبات والبضائع للعملاء، سواء كان الطلب عن طريق التطبيقات الإلكترونية أو غيرها، والعاملين بأي من هذه الأنشطة المستثناءة، مع الالتزام بجميع الاحتياطات الصحية الواجبة.

في ٢٣ يونيو ٢٠٢٠ أعلنت الحكومة المصرية رسميًا ، إلغاء حظر التجول مع فرض إجراءات احترازية وإعادة فتح المطاعم والمقاهي اعتباراً من السبت الموافق ٢٧ يونيو ٢٠٢٠ بطاقة ٢٥٪ وغلق المحال والمولات من التاسعة مساءً بدلاً من السادسة وغلق المطاعم والمقاهي في العاشرة مساءً واستمرار غلق الحدائق والمتنزهات والشواطئ واستمرار عمل وسائل النقل الجماعي حتى منتصف الليل وإعادة فتح المسارح والسينمات بطاقة ٢٥٪.

قامت الشركة بإجراء دراسة بغرض تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بقدرة الشركة على تقديم خدمات السداد الإلكتروني من خلال قنوات السداد المتعددة التي تتيحها الشركة، الموارد البشرية، وذلك لضمان استمرار أنشطة الشركة دون إنقطاع أو توقف ، وكذلك قامت الشركة بتقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بنشاط التمويل متناهي الصغر وقد خلصت إدارة الشركة إلى أنه من الغير متوقع حدوث تأثير سلبي جوهري على أعمالها وأنشطتها، فقد شهد النصف الأول من العام المالي الحالي زيادة الطلب على خدمات السداد الإلكتروني وذلك في ضوء الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري لتشجيع استخدام وسائل السداد الإلكتروني المختلفة وقد انعكس ذلك على زيادة إيرادات الشركة في النصف الأول من هذا العام. وتقوم الإدارة بمتابعة الاوضاع عن كثب وتقييم اثرها على أنشطة الشركة بشكل مستمر تحسبا لاية تطورات قد ينتج عنها اثار سلبية لتلك الجائحة بما يمكن الشركة من تعديل الخطط اللازمة لمواجهة الأثار السلبية المحتملة ان وجدت.

كما قامت الشركة خلال العام المالي بتقديم تيسيرات لبعض المقترضين تمثلت في تاجيل سداد اقساط المديونيات القائمة في ضوء مبادرات الهيئة المشار اليها اعلاه ولم يكن لتلك الاجراءات المتعلقة بتاجيل السداد اثر جوهري على القوائم في نهاية هذا العام او في الفترة اللاحقة. ومازالت التغيرات المستمرة و المتسارعة المرتبطة بتلك الجائحة تفرض حالة من عدم اليقين وعدم القدرة علي التنبؤ بشكل دقيق نظرا لاستمرار التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا.

وفي هذا الصدد قامت إدارة المجموعة بإجراء دراسة بغرض تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بقدرة المجموعة على تقديم خدماتها من خلال منتجاتها المتعددة التي تنتجها واثرا على أنشطة المجموعة ككل، الموارد البشرية، وذلك لضمان استمرار أنشطة المجموعة دون إنقطاع أو توقف وتتضمن الدراسة العناصر التالية:

- مخاطر الأضحلال في الأستثمارات.

-مخاطر التحصيل المتعلقة بالتمويل متناهي الصغر ، الأرصده المدينة و الأطراف ذوي العلاقة في تواريخ أستحقاقها.

-مخاطر السيولة المتعلقة بسداد الألتزامات تجاه الدائنون ، المفوترين و التجار.

-وقد خلصت إدارة الشركة إلى أنه من الغير متوقع حدوث تأثير سلبي جوهري على أعمالها وأنشطتها، وتقوم الإدارة بمتابعة الاوضاع عن كثب وتقييم اثرا على أنشطة الشركة بشكل مستمر تحسبا لاية تطورات قد ينتج عنها اثار سلبية لتلك الجائحة بما يمكن الشركة من تعديل الخطط اللازمة لمواجهة الأثار السلبية المحتملة ان وجدت.

-بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٠ قررت الجمعية العامة العادية توزيع مبلغ ٩,٦ مليون جنيه مصري على العاملين وتوزيع أرباح بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري على المساهمين في صورة أسهم مجانية.

- قرر مجلس الإدارة لشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية ش.م.م المنعقد في ٣ نوفمبر ٢٠٢٠ الاتي:

- زيادة رأس مال الشركة المرخص به من ٥٠٠ مليون جنيه مصري الى مليار جنيه مصري.

- زيادة رأس مال الشركة المصدر بأسهم مجانية تمول من الأرباح المرحلة لصالح قدامى المساهمين من مبلغ ٠,٦٠ ٦٥٢ ٣٥٣ جنيه مصري (ثلاثمائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة واثنين وخمسون الف وستون جنيه مصري) موزع على عدد ١٢٠ ٣٠٤ ٧٠٧ سهم (سبعمائة وسبعة مليون وثلاثمائة وأربعة الف ومائة وعشرون سهما) الى مبلغ ٠,٦٠ ٦٥٢ ٤٥٣ جنيه مصري (أربعمائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة واثنين وخمسون الف و ستون جنيه مصري) موزع على عدد ١٢٠ ٣٠٤ ٩٠٧ سهم (تسعمائة وسبعة مليون وثلاثمائة وأربعة الف ومائة وعشرون سهما) بزيادة قدرها مبلغ ٠,٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) مقسم على عدد ٠,٠٠٠ ٢٠٠ ٠٠٠ سهم (مائتي مليون سهم) بنسبة ٠,٢٨٢٧٦ سهم مجاني لكل سهم أصلي و قيمة كل سهم ٠,٥ جنيه وهي تمثل القيمة الاسمية للسهم.

- زيادة رأس المال المصدر زيادة نقدية تسدد نقداً لصالح قدامى المساهمين من ٠,٦٠ ٦٥٢ ٤٥٣ جنيه مصري (أربعمائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة واثنين وخمسون الف و ستون جنيه مصري) موزع على عدد ١٢٠ ٣٠٤ ٩٠٧ سهم (تسعمائة وسبعة مليون وثلاثمائة وأربعة الف ومائة وعشرون سهما) إلى ٠,٦٠ ٦٥٢ ٨٥٣ جنيه مصري (ثمانمائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة واثنين وخمسون الف جنيه وستون جنيه مصري) موزع على عدد ١٢٠ ٣٠٤ ١٧٠٧ سهم (مليار وسبعمائة وسبعة مليون وثلاثمائة وأربعة الف ومائة وعشرون سهما) بزيادة قدرها مبلغ ٠,٠٠٠ ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (اربعمائة مليون جنيه مصري) مقسم على عدد ٠,٠٠٠ ٨٠٠ ٠٠٠ سهم (ثمانمائة مليون سهم) قيمة كل سهم ٠,٥ جنيه وهي تمثل القيمة الاسمية للسهم واقتراح تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب منفصلا عن السهم الاصلي، على أن يتم سداد قيمه الزيادة في رأس مال الشركة المصدر نقداً كل بحسب نسبة مساهمته في رأس مال الشركة.

على ألا يتم البدء في إجراءات الزيادة النقدية الا بعد الانتهاء من إجراءات الزيادة المجانية.

- بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٠ وافقت الجمعية العمومية على عقد التمويل الممنوح لشركة فوري للتمويل متناهي الصغر من صندوق المشروعات المصري الأمريكي في حدود مبلغ قدره ١٦٠ مليون جنيه مصري.

- قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ تخفيض سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٥٠ نقطة ليصبح ٨,٢٥% و ٩,٢٥% و ٨,٧٥% على الترتيب، كما تم تخفيض سعر الائتمان والخصم بواقع ٥٠ نقطة ليصبح ٨,٧٥%. وذلك بدون أي تأثير سالب على ربحية وأنشطة قطاع التمويل متناهي الصغر.

٤٥- إحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية المجمعة

- بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢١ قرر مجلس ادارة الشركة تفويض الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة للتفاوض مع بعض مساهمي شركة فوري بلس لخدمات البنوك - شركة مساهمة مصرية - على الاستحواذ على كامل اسهمهم في شركة فوري بلس لخدمات البنوك .
- بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢١ قرر مجلس ادارة الشركة الموافقة على الاكتتاب في كامل زيادة راس المال في شركة فوري بلس لخدمات

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

البنوك - شركة مساهمة مصرية - بحد أقصى ٣٥ مليون جنية مصري وتفويض الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك وسوف تصبح حصة الشركة في شركة فوري بلس لخدمات البنوك - شركة مساهمة مصرية نسبة ٦٠٪.

- بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢١ وافقت الجمعية العامة للشركة على تطبيق نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين واعضاء مجلس الادارة التنفيذيين بالشركة من خلال الوعد بتخصيص اسهم و / اومح اسهم مجانية و تفويض رئيس مجلس الادارة و / او الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك.

- بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢١ تم التوقيع على عقد قرض متوسط الأجل لمدة ١٨ شهر مع احد البنوك المحلية بمبلغ ١٥٠ مليون جنية مصري بمعدل عائد بسعر السوق يخصص استخدامه لتمويل النشاط الجاري للشركة وذلك بغرض تمويل عملاء الشركة في صورة قروض متناهية الصغر بما يتوافق مع ضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية.

٤٦- أثر التطبيق الأولي لمعيار ٤٩ عقود التأجير

تم تعديل أرقام بعض الأرصدة الافتتاحية بالقوائم المالية في ١ يناير ٢٠١٩ لتعكس أثر التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير على العقود الخاضعة لأحكام قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي تم معالجتها سابقاً وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) فقط.

وفيما يلي ملخصاً لتأثير ذلك على القوائم المالية السابق إصدارها عن الأرصدة الافتتاحية في ١ يناير ٢٠١٩:

جنيه مصري	قبل التعديل ١ يناير ٢٠١٩	بعد التعديل ١ يناير ٢٠١٩	أثر التسوية
قائمة المركز المالي			
الأصول الثابتة (بالصافي)	١١٤ ٩١٦ ٠٤٤	١٧٩ ٨٧٣ ٨٨٣	٦٤ ٩٥٧ ٨٣٩
أيجار منقوع مقدم- تأجير تمويلي	٢١ ٠١٤ ٣٩٦	--	(٢١ ٠١٤ ٣٩٦)
الأرباح المحتجزة	٤٦ ٦٧٨ ٤٤٧	٦١ ١٤٢ ٢٩٢	(١٤ ٤٦٣ ٨٤٢)
التزامات - تأجير تمويلي	--	(٢٥ ٣٩٥ ٤٠٦)	(٢٥ ٣٩٤ ٤٠٦)
التزامات ضريبة مؤجلة	--	(٤ ٠٨٥ ١٩٢)	(٤ ٠٨٥ ١٩٢)

٤٧- الحوافز المرتبطة بمبادرة البنك المركزي المصري

خلال العام المالي قامت الشركة في الدخول باتفاقيات مع بعض البنوك المصرية بهدف التعاون في شراء ونشر وإدارة نقاط البيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري لتنشيط قبول السداد الإلكتروني الصادرة خلال مايو ٢٠٢٠، حيث تضمنت المبادرة المشار إليها بصرف حافز عن كل نقطة بيع إلكترونية يتم تركيبها تبعاً لنوع الماكينة وموقعها الجغرافي. وقد بلغ إجمالي الحافز المدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر والذي حصلت عليه الشركة مقابل نشر وتركيب نقاط بيع في اطار تلك المبادرة مبلغ ٤٩٢ ٩٨٩ ٥٤ جنيه مصري في حين بلغت تكلفة تلك النقاط مبلغ ٥٨٩ ٠٧٢ ٣٣ جنيه مصري حيث تم استبعادها من الأصول الثابتة (أيضاح ٦).

رئيس مجلس الإدارة
أ / سيف الله قطري

العضو المنتدب
أ / أشرف صبري

المدير التنفيذي للقطاع المالي
عبد المجيد عفيفي

